مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثالث – (2020) 7- 37
المعهد العربي للتخطيط

جائحة كوفيد-19 ومصير العولمة بين التفكيك والمواجهة

عثمان محمد عثمان*

ملخص

تهدف هذه الورقة الى استعراض انعكاسات وباء كوفيد-19 على صورة العالم المتوقعة ومصير العولمة ونمط النظام الاقتصادي العالمي، حيث حاول الباحث التمييز بين احتمالات ثلاثة لمصير النظام العالمي والعولمة. فمن ناحية الاولى تستعرض الورقة إمكانية عودة الاوضاع إلى سيرتها الأولى قبل الأزمة، حتى وإن وقعت بعض التغيرات هنا وهناك. ومن ناحية أخرى توضح الورقة امكانية دفع الدروس التي استقاها مسئولون، والتعديلات التي ينصح بها الخبراء، نحو عملية مراجعة لملامح العولمة التي شهدناها منذ التسعينيات. وتستعرض السيناريو الثالث الخلافات والنزاعات التي تصاعدت بين القوى الأعظم في التفاقم إلى ما يؤدى إلى زيادة الاستقطاب والعداء والمواجهة، ونهاية للعولمة.

The Covid-19 Pandemic and the Fate of Globalization Between Fragmentation and Confrontation

Osman Mohamed Osman

Abstract

This paper aims to review the repercussions of the Covid-19 pandamic on the expected dynamics and fate of globalization and the pattern of the global economic system. The research tried to distinguish between three possibilities for the fate of the global system and globalization. On the one hand, it reviews the research into the possibility of returning the situation to its first course before the crisis, even if some sporadic changes have occurred. On the other hand, the research shows the possibility of pushing the lessons learned by officials and the amendments recommended by experts towards a process of reviewing the features of globalization that we have witnessed since the 1990s. Then research reviews the third scenario, where the differences and conflicts that have escalated between the great powers may begin to exacerbate, leading to an increase in polarization, hostility and confrontation, and an end to globalization.

* وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق، أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي حالياً– جمهورية مصر العربية، البريد الالكتروني:osmanmmosman@gmail.com

* مداخلة علمية، بمناسبة إطلاق العدد الخاص حول جائحة كوفيد – 19.

1. مقدمة

يبدو أن الكُتّاب قد استنهضوا قرائحهم للكتابة في– وعن– وباء كورونا (كوفيد 19). فور ظهور الفيروس التاجي في إحدى مدن الصين، وبدء انتشاره من أقصى الشرق إلى أقصى غرب الكرة الأرضية، وتوجه كافة الكُتّاب – بغض النظر عن تخصصاتهم– للإجابة عن أسئلة طبية وصحية قبل أن يطرحها أحد. وفيما يبدو أيضاً، أن قصور العلم والعلماء والطب والأطباء في تحديد ماهية الفيروس وأسباب وكيفية انتشار الإصابة به، وتوقعهم غير الصائب باحتمال انحساره السريع دفعهم للضغط على المسئولين السياسيين في الدول الفاعلة لاتخاذ إجراءات أدت جميعها إلى الإغلاق الكبير لكل أوجه النشاط الاقتصادي. وتحولت دفة الكُتّاب– بغض النظر عن تخصصاتهم– نحو محاولة تقدير ما سيُخَلِّفَهُ تفشى الوباء من أثار اقتصادية سواء على الاقتصادات الوطنية أو الاقتصاد العالمي (كنت أحد هؤلاء على أية حال، انظر: عثمان، 2020 أ). وفيما يبدو– بعد ذلك– أن غياب ضوء في نهاية نفق الوباء وتوسع وعمق انعكاساته على أرواح الناس ومعيشتهم حفز الكُتّاب– بغض النظر عن تخصصاتهم– لتصعيد محتوى الكتابة إلى أبعاد أعلى وأَعَمَّ من المسائل الطبية والصحية والاقتصادية. وبمشاركة مراكز فكر وأبحاث وصحافة مرموقة تكاثرت الكتابات والتحليلات حول تأثير الوباء على الاقتصاد العالمي بل على العولمة بِرُمَّتِهَا، ومحاولة استقراء– والتنبؤ– بصورة العالم بعد كورونا (ها أنا وغيرى نشارك في ذلك أيضاً).

عندما يشرع الباحث في الكتابة عن هذه الأزمة غير المسبوقة بالاطلاع على ما قدمه مختلف الكُتّاب– من المتخصصين هذه المرة– سيقف عند سِمَتَيْنِ ظاهرتين لأزمة كورونا. الأولى تكشف عن المأزق المهني الذي وجد علماء الطب والاقتصاد أنفسهم فيه. ليس بوسعي أن أتطرق إلى عجز علوم الطب والأوبئة ليس فقط عن توقع حدوث هذا المرض أو كيفية حصاره ومنع تفشيه وعلاج من يصيبهم ومتى يمكن القضاء عليه، رغم تعرض العالم لأوبئة مختلفة قبل ذلك. ولم يكن الأمر أفضل بالنسبة لعلوم الاقتصاد. في الزمن البعيد فشل الاقتصاديون في توقع الكساد العظيم في الثلاثينيات، وفي الزمن القريب كانت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 مثالاً على قِصَرِ النظر في رؤية بوادر وملامح الأزمة الاقتصادية. وها هي أزمة كورونا لا تفاجئ الأطباء وحدهم، ولكنها هزت أركان علوم الاقتصاد والسياسة والاستراتيجية.

تعكس السمة الثانية مدى ما وصل إليه عالم اليوم من اضطراب واختلال. في مواجهة الأزمة، منذ ظهور وتفشى الإصابة بالفيروس الغامض في كل أرجاء العالم، لم يكن رد فعل دول العالم ولا مؤسسات النظام العالمي متناسباً مع عالمية الوباء، وتصرفت كل دولة منفردة دون أن يظهر تنسيق أو تعاون مذكور لمواجهة المرض وتداعياته.

تنبؤات متعارضة. تأتى الأزمات على صورتين، التي لم نستعد لها لأن أحداً لم يتوقعها، وتلك التي كان يلزم أن نكون لها جاهزين لأنها في الحقيقة كانت متوقعة. الأزمة الحالية هي من النوع الثاني، مهما ادَّعى البعض. صحيح أن فيروس كورونا مستجد وتوقيت هجمته لم يتنبأ به أحد، ولكن الخبراء المختصين كانوا يدركون احتمال حدوث مثل هذا الوباء. لقد قدمت أوبئة سابقة، مثل

سارس وإيبولا في حينها، إنذاراً لتلك الاحتمالات. في 2016 أعلن البنك الدولي عن مبادرة تسهيل تمويلي بغرض مساعدة الدول منخفضة الدخل في حالات طوارئ الأوبئة الصحية العابرة للحدود. الأكثر من هذا، أنه قبل ظهور فيروس كورونا في ووهان الصينية بشهور قليلة، حذر تقرير إلى الإدارة الأمريكية من احتمال قدوم وباء إنفلونزا مماثل لما حدث من مائة عام مضت، ومات بسببه حوالي 50 مليون شخص في العالم. كما في حالة تغير المناخ، كان وباء كورونا أزمة في انتظار الانفجار (Rodrik, 2020A).

شاعت حالة عدم التأكد واللا يقين مع ظهور التنبؤات الكلية الاقتصادية المفاجئة والمتباينة حول أثار انتشار وباء كورونا. ففي ظل عدم اليقين بشأن موعد خروج العالم من الإغلاق الاقتصادي الكبير قُدِّرَ أن تصل الخسائر المتراكمة في 20–2021 إلى حوالي 9 تريليون دولار، وهو ما يعادل حجم اقتصاد ألمانيا واليابان معاً. كما كان التوقع أن ينخفض الاقتصاد العالمي بنسبة 3% إذا لم ينحسر الوباء في النصف الثاني من 2020 (وهو لم ينحسر). أما إذا استمرت الأزمة حتى عام 2021 سينخفض الناتج العالمي بنسبة 8%. ويتواصل الغموض، فحسب صندوق النقد الدولي سيتعافى الاقتصاد العالمي في العام القادم لينمو بنسبة 5.8%، إذ أن الصندوق توقع انحسار الوباء في النصف الثاني من 2020 (عثمان، 2020 ب). ويستمر التدهور ويعدل الصندوق توقعاته، وبات تقديره يدور حول انخفاض الناتج العالمي بنسبة 4.9% هذا العام، وأن خسارة الاقتصاد العالمي ستبلغ 12 تريليون دولار مع نهاية العام القادم (Kane, 2020).

لم يقتصر التضارب على التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي فحسب بل طالت اقتصادات الدول أيضاً. فعلى سبيل المثال، في بداية فبراير 2020 كان الفرق في توقعات النمو في أمريكا خلال الربع الثاني عند 3.5 نقطة مئوية. في إبريل كانت أكثر التقديرات تفاؤلاً تتوقع تراجع الاقتصاد بنسبة 8.2%. في الأسابيع الأخيرة (قبل العودة الجزئية للنشاط) بلغت الفجوة بين التنبؤات المختلفة من التوسع حداً لم يحدث منذ زمن بعيد. يُرْجِعُ البعض اتساع فجوة التنبؤات إلى حقيقة بارزة هي أن أحداً لا يعرف ما الذي سيحدث في المستقبل على وجه الدقة. ولكن يمكن تحديد ثلاثة اعتبارات في هذا الصدد. **الأول**، أن حجم الأثر الاقتصادي وسرعة التغير في السياسات ليست مسبوقة. في الأحوال المعتادة، يمكن أن يُعَوَّل على الحكومة على الأقل في محاولة تشجيع النمو الاقتصادي والمحافظة على العمالة. على العكس في مواجهة كورونا قررت الحكومات عن قصد انكماش الاقتصاد لانقاذ الأرواح، وأدت إجراءات الحجر والاحتواء إلى كبح النشاط المحلى. عدم معرفة موعد لانتهاء الأزمة يُصَعِّبُ مهمة قياس التبعات ونتائج التدخلات المالية وغيرها. **ثانيا**، يُضعف الوباء مصداقية البيانات الاقتصادية وتوفرها بالتفصيل اللازم لوضع السياسات وقياس النتائج. السبب **الثالث** لاختلاف التنبؤات يعود إلى أن أصحابها لا يُلِمُّونَ كثيراً بعلوم الأوبئة، وأبعاد هذا المرض الفيروسي المستجد.

الواقع أنه بينما يضع وباء كورونا تحدياً صعباً أمام المتخصصين في التنبؤ الاقتصادي، فقد واجه أهل الاختصاص صدمات عويصة مشابهة من قبل. هبطت الأزمة المالية العالمية بينما غالبية الاقتصاديين في رقادهم. ربما تكون أدواتهم ونماذج التنبؤ قد تطورت بعد تلك التجربة. وبالمثل قد

تفيد المعلومات والمعارف المكتسبة في غمار الأزمة الحالية في التقليل من عدم التأكد بشأن الأزمات الاقتصادية في المستقبل، أينما وكيفما حَلَّتْ (Pohlman, 2020).

غياب التنسيق والتعاون العالمي. تركت أزمة كورونا تأثيرات سلبية على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول، حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسئولية الجماعية والعمل المشترك بين الجماعة الدولية (أحمد، 2020). كان رد فعل الحكومات متبايناً. من الطبيعي أن يضع قادة الدول مصالح بلادهم في المقدمة، ولكن السؤال المهم هو ما تعريف وحدود هذه المصالح. كان رد فعل الصين نمطياً، إخفاء المعلومات حول مدى انتشار الفيروس، السيطرة الاجتماعية، وحشد الموارد عندما أصبح تهديد الفيروس صريحاً. لم يكن مستغرباً أن الحكومات التي تحظى بثقة شعبية، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، تجاوبت مع الأزمة بسرعة وفعالية (Rodrik, 2020B). لقد مالت كل من الولايات المتحدة والصين في ردة فعلهما لوباء كورونا نحو اتباع منهج المعادلة الصفرية قصيرة الأمد، ولم تبديا اهتماماً يذكر بالتعاون وبالمنظمات العالمية. لم تطلب الولايات المتحدة أجهزة الاختبار التي كانت توفرها منظمة الصحة العالمية، كما فشلت في إنتاج مثيلها مبكراً. ولم يُقْدِمْ الرئيس الأمريكي على استخدام سلطته في توفير الامدادات الطبية من المنتجين في القطاع الخاص، مما أوقع المستشفيات والهيئات الحكومية في الاضطراب والمنافسة على توفير هذه الامدادات. كان التأخير في الاختبار والإغلاق الاقتصادي مكلفاً لأوروبا أيضا، التي لم تكن استجابتها بسرعة وجدية أغلب بلدان شرق آسيا. الدول أصبحت نسخة مُكَبَّرَة وصورة لنفسها (Nye, 2020).

يحدد هذا المأزق المزدوج رؤيتى وما أكتبه عن انعكاسات وباء كورونا على صورة العالم المتوقعة ومصير العولمة ونمط النظام الاقتصادي العالمي. لا شك أن قدرتنا على التنبؤ بما سيحدث محدودة ورؤى كل من كتبوا عن المستقبل بعد الوباء تستند إلى الاستقراء المنطقي للتطورات والأحداث والأقوال. لا أحد يعرف على سبيل القطع مساراً محسوماً للتاريخ والمستقبل، ولكن هذه المقالة حاولت التمييز بين احتمالات ثلاثة لمصير النظام العالمي والعولمة. من ناحية ربما يعود كل شيء إلى سيرته الأولى قبل الأزمة، حتى وإن وقعت بعض التغيرات هنا وهناك. من ناحية أخرى قد تدفع الدروس التي استقاها مسئولون، والتعديلات التي ينصح بها الخبراء، نحو عملية مراجعة لملامح العولمة التي شهدناها منذ التسعينيات. ولكن قد تبدأ الخلافات والنزاعات التي تصاعدت بين القوى الأعظم في التفاقم إلى ما يؤدى إلى زيادة الاستقطاب والعداء والمواجهة، ونهاية للعولمة. هكذا ستسير أقسام هذه المداخلة.

2. سيناريو أول: يبقى الوضع على ما هو عليه

لعل أكثر الاحتمالات تكراراً لدى المحللين هي حدوث تغيرات في بعض ملامح العولمة دون النَّيْلِ من جوهرها. وليس مُسْتَغْرَبَاً أن يكون هذا التوقع من صاحب نهاية التاريخ. يقرر Fukuyama أن للأزمات الكبيرة تأثيرات كبيرة، يغلب ألَّا يمكن توقعها. فقد أدى الكساد العظيم إلى ظهور النعرات 'الانعزالية'، الوطنية، الفاشية، ثم الحرب العالمية الثانية، ولكن تبعه بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية وانحسار الاستعمار. أدت هجمات 11 سبتمبر على البرجين إلى حربين

خاسرتين، وصعود إيران، وأشكال جديدة من " التطرف ". وَلَّدَتْ الأزمة المالية في عام 2008 الشعبوية التي استبدلت عدداً من القيادات عبر العالم. سيحاول مؤرخون في المستقبل مقارنة النتائج التي ترتبت على تلك الأزمات بما سَتُخَلِّفُهُ أزمة الوباء الحالي، ولكن التحدي هو معرفة هذه الأثار مسبقاً.

يتوقع Fukuyama أن يستمر توزيع القوى العالمية في الاتجاه شرقاً، في ضوء الأداء الأفضل الذي قدمته بلدان شرق آسيا بالمقارنة بأوروبا والولايات المتحدة. من الممكن أن يؤدى الوباء خلال السنوات القادمة إلى تراجع نسبي في وضع الولايات المتحدة، وتآكل النظام الليبرالي وظهور الفاشية من جديد. ويمكن أيضاً أن تعيد صعود الديموقراطية الليبرالية، وهي النظام الذي يتعرض لكثير من الشكوك ولكنه أظهر مرونة وقدرة على التجديد. ستبرز عناصر الرؤيتين في أماكن متباينة، ومما يؤسف له أنه مالم تتبدل الأحوال القائمة جوهرياً سيكون التوقع العام كئيباً. يمكن بسهولة تصور النتائج المتشائمة؛ الوطنية، الانعزالية، كراهية الأجانب، والهجوم على النظام العالمي الليبرالي، التي زادت لعدة سنوات سابقة وسيسرع الوباء من وتيرتها. سيرفع الانحياز الوطني من احتمال النزاع العالمي. قد يرى القادة في المعركة مع الأجانب فرصة للالتفاف على مشاكل سياسية محلية، وغيرها. ومثلما حدث في أعقاب أزمات عالمية سابقة مثل الكساد العظيم، من المحتمل أن تتمخض الأزمة الحالية أيضاً عن بعض نتائج سياسية إيجابية، كأن تضع حداً للأشكال المتطرفة من الليبرالية الجديدة، وأيديولوجية حرية السوق (وفقاً لمدرسة شيكاغو). لقد ظهر مع تفشى وباء كورونا مدى أهمية دور فعال للدولة في التعامل معه، بما يصعب معه استمرار الاقتناع– بما ردده يوماً الرئيس ريجان، بأن "الحكومة ليست هي الحل لمشكلاتنا، ولكن هي المشكلة". كما لا يمكن لأي أحد أن يزعم أن القطاع الخاص والرعوي قادر على الإحلال محل الدولة في الطوارئ الوطنية (Fukuyama, 2020).

الأزمة قد لا تنبثق عن نقطة تحول في الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية على النحو الذي يثيره البعض. بدلاً من أن تضع العالم على مسار مغاير، المتوقع إنها سترسخ الاتجاهات السائدة بالفعل حالياً. الأغلب أن نرى في الكارثة تأكيداً لرؤانا الذاتية عن العالم. قد يَلْمَحُ كل منا العلامات المبدئية لمستقبل النظام الاقتصادي السياسي الذي تمناه طويلاً. هكذا، سنرى اللذين يفضلون حكومة أكبر وسلعاً عامة أكثر وهم يشيرون إلى عديد من الدواعي والمبررات التي تدعم وجهة نظرهم. أما أولئك اللذين يملؤهم الشك في الحكومات وينتقدون عدم كفاءتها فسيجدون كذلك ما يؤكد قناعتهم. الداعون لعولمة الحوكمة سيجدون حجتهم للمطالبة بنظام عالمي قوى للصحة العامة يمكنه تقليل تكلفة الأوبئة. ومن ناحية أخرى، سنرى المحبذين للدولة الوطنية وهم يشيرون إلى سوء إدارة منظمة الصحة العالمية، وضعف رد فعلها للأزمة. باختصار، لا يجب أن يتوقع أحد أن يبدل الوباء– أو يَقْلِبَ– الاتجاهات التي سادت قبل الأزمة. سوف تستمر العولمة في موقف الدفاع، وتتسع المساحات أمام سياسات الدول الوطنية، وتواصل الصين والولايات المتحدة مسارهما التصادمي، وفي داخل الدول ستبقى المعارك دائرة بين القلة الحاكمة والسلطويين الشعبويين والليبراليين المعولمين، ستواصل

النيوليبرالية موتها البطي، ويصبح الأوتوقراط الشعبويون أكثر سلطوية، ويستمر اليسار في النضال لوضع برامج مقبولة تُغْرِي الناخبين عند أية انتخابات مقبلة (Rodrik, 2020A).

يتبع كثير من المحللين هذا المنحى، فليست كل أزمة نقطة تحول. صحيح أن العالم يمر بأزمة كبيرة بكل المقاييس، ومن الطبيعي افتراض أن هذه الأزمة ستثبت أنها ستصبح نقطة تحول في التاريخ المعاصر. ولكن منذ ظهور الوباء الذي سببه فيروس كورونا اختلف المحللون حول صورة العالم الذي سيخلفه وراءه هذا الوباء. يرى البعض أن العالم الذي نتجه إليه سوف يكون مغايراً جذرياً لما كان سائداً من قبل. يتنبأ هؤلاء بأن الوباء سيتمخض عن نظام عالمي جديد بقيادة الصين، بينما يعتقد آخرون في أنه سيجلب تلاشى الزعامة الصينية. البعض يقول أنه سيضع نهاية العولمة، بينما يأمل آخرون أن تبدأ في أعقابه مرحلة جديدة من التعاون العالمي. كما تتوقع أطراف مختلفة أن يترتب على انتشار الوباء وصعوبات التعامل مع تداعياته إعادة شحن الشعبوية الوطنية، والانتقاص من حرية التجارة، وتغير النظم في بعض الدول، وربما كل ذلك.

ليس من المتوقع أن يكون العالم بعد الوباء مختلفاً تماماً عما قبله. كوفيد- 19 لن يغير كثيراً في المسار الرئيسي لتاريخ العالم والأرجح أنه سيُزِيدُ من سرعته على هذا المسار. لقد كشف الوباء ورد الفعل عليه، بل وأكد، على سمات الجغرافية السياسية – الجيوبوليتكس- السائدة حالياً. نتيجة ذلك لن تكون هذه الأزمة نقطة تحول بقدر ما هي محطة على الطريق الذي قطعه العالم خلال عدة عقود انقضت. ربما يكون من السابق لأوانه التنبؤ بميقات انتهاء الأزمة ذاتها، ولكن تبعاتها قادمة. هكذا، وفقا لرؤية (Haass, 2020) يمكن تمييز العالم الذي ستتمخض عنه الأزمة: ضعف قيادة أمريكا للعالم، تعثر التعاون العالمي، زيادة الخلاف بين القوى العظمى. كانت كلها سمات للمناخ العالمي قبل ظهور كوفيد- 19، وربما يكون الوباء قد خفف بعض الشيء من حدتها، لكن من المتوقع استمرار هذه الخصائص في عالم المستقبل.

أ- تراجع- تقلص النفوذ الأمريكي. إن إحدى سمات الأزمة الحالية تجسدت في القصور الشديد في قيادة الولايات المتحدة للعالم. لم تقم بحشد العالم حول جهد جمعي سواء في مواجهة الفيروس أو تبعاته الاقتصادية. كما لم تقم بتشجيع دول العالم على اتباع خطاها (التي لم تحددها) في التصدي للمشكلة محليا داخل كل دولة. اهتمت كل دولة بشأنها الخاص أو اتجهت لطلب المساعدة من دولة أخرى تربطها علاقات سابقة على انفجار الأزمة مثل الصين.

إذا كان العالم بعد الأزمة سيشهد تراجع هيمنة الولايات المتحدة أكثر فأكثر، فلا يجب أن يتصور أحد ممن يكتبون عن أحادية القطبية أن في هذا توجه جديد. لقد ساد هذا التصور لأكثر من عقد من الزمان. لقد فسر Fareed Zakaria هذا الاتجاه "بصعود الآخرين"، خاصة الصين، الذي انطوى على انخفاض الميزة النسبية للولايات المتحدة رغم تواصل زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية المطلقة. والأكثر من هذا، يعود تراجع وتقلص وانحسار الدور الأمريكي إلى افتقاد الإرادة أكثر منه انخفاض القدرة الأمريكية. كان النموذج الأمريكي قد فقد الكثير من جاذبيته قبل هجوم فيروس كورونا بزمن طويل.

ب- تهميش المنظمات الدولية، والاعتماد أكثر على الدولة القطرية. يعكس انتشار الوباء بسرعة كبيرة من دولة واحدة إلى كل أرجاء العالم أحد أشد تحديات العولمة. ولكنه دليل إضافي على أن العولمة واقع وليس اختياراً. ما غاب عن المشهد هو أي رد فعل عالمي مناسب في مواجهة ظهور الفيروس وانتشار الوباء. كشفت منظمة الصحة العالمية التي كان عليها أن تكون في صدارة مواجهة الأزمة عن مدى ضعف حوكمة العولمة. بينما أثبت الوباء هذه الحقيقة فقد كانت الدلائل سابقة عليها: ظهور تحديات العولمة، التي لا يمكن لدولة واحدة مهما بلغت قوتها أن تتغلب عليها منفردة، وفشل المنظمات العالمية في الارتفاع لمستوى هذه التحديات. الحقيقة المؤسفة التي لا مهرب منها هي أن تعبير "المجتمع الدولي" أو الجماعة العالمية يُسْتَخْدَمُ كما لو أن هذا المجتمع موجود بالفعل. إنه مجرد طموح يُعَوَّلُ عليه أحيانا في قليل من مشاكل الجغرافيا السياسية. سيبقى الوضع على ما هو عليه.

لقد اقتصرت ردة الفعل الأساسية لظهور إصابات ومرض كورونا على حكومات ومنظمات كل دولة على حدة، بل ربما على مستوى أدنى من السلطة المركزية. وعندما تنقشع الأزمة سيتحول الاهتمام إلى الانتعاش وعودة النشاط في الدولة. في ظل هذا الوضع من الصعوبة أن نشهد حماساً للتعامل مع التغيرات المناخية مثلا، خاصة إذا بقيت النظرة إليها باعتبارها مشكلة الأمد البعيد، التي يمكن تنحيتها لمصلحة مواجهة مشكلات أكثر إلحاحاً.

مستقبل الاتحاد الأوروبي: كشف انتشار الوباء في أوروبا عن فقدان قوة الدفع **للمشروع الأوروبي.** تحركت كل دولة أوروبية منفردة في مواجهة الوباء وانعكاساته الاقتصادية. الحقيقة أن عملية التكامل الأوروبي كانت قد تباطأت انطلاقتها قبل الأزمة بزمن- كان خروج بريطانيا (Brexit) مثالا على ذلك. والسؤال الرئيسي في عالم ما بعد الوباء سيصبح إلى أي مدى سيتحرك البندول من لوكسومبرج إلى العواصم الأوروبية الممكن أن تقلل من خسائر الوباء؟ سيزيد الوباء من مقاومة الدول المتقدمة لقبول أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، وهو الاتجاه الذي ظهر واضحاً في السنوات الماضية. يعود ذلك جزئياً إلى القلق من خطر استيراد العدوى بالمرض، كما أن المجتمعات تخشى استقبال الغرباء في ظل ارتفاع معدلات البطالة. ستنمو المعارضة طالما أن أعداد المهاجرين واللاجئين في زيادة بسبب عجز الاقتصادات عن مساعدة شعوبها.

ج- زيادة التنافر بين القوتين الأكبر. إن أكثر الأسباب مدعاة للتشاؤم يكمن في أن التعاون بين الدولتين الأقوى في العالم- الولايات المتحدة والصين- ضروري لمواجهة غالبية تحديات العولمة، بينما العلاقات بينهما آخذة في التدهور منذ سنوات. حتى الآن، فشل قادة أكبر اقتصادين في العالم، الصين والولايات المتحدة، من الجولة الأولى. أُهْدِرَتْ فرص التعاون العالمي، وبدلاً من ذلك اشتبك الرئيسان في حروب دعائية. كانت العلاقات تتدهور بسرعة بين البلدين قبل تفشي الوباء. ركز الرئيس الأمريكي على منافسة القوة العظمى مع الصين. ويتفق كثير من الأمريكيين مع الرئيس ترامب على ضرورة معاقبة الصين على سرقات الانترنت وحقوق الملكية، والممارسات التجارية غير المنصفة. ليس غريبا أن ينطلق مهرجان المعاملة بالمثل. فعندما استبعدت الصين جوجل وفيسبوك من أسواقها لدواعي أمنية قامت الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات مماثلة ضد هاواي وغيرها. وتفاقم الغضب وعدم

الثقة بين العاصمتين. فاقم وباء كورونا النزاع بين الدولتين. في واشنطن يُحَمِّلُ الكثيرون الحكومة الصينية المسئولية عن التغطية على ظهور الفيروس، والتأخير في اتخاذ ما يلزم للتصدي المبكر لخطر انتشار الإصابات، خاصة إغلاق مدينة Wuhan التي شهدت أول ظهور للفيروس، كما سمحت للآلاف من حاملي المرض لمغادرة البلاد وانتشار الوباء. بل زادت العداوة الأمريكية للصين مع محاولتها لإظهار نفسها كنموذج ناجح في أسلوب التعامل مع الوباء، واستغلال الحادثة كفرصة لتوسيع نطاق تأثيرها حول العالم (Nye, 2020). من ناحية أخرى، لا شيء في الأزمة الحالية سيغير من نظرة الصين إلى تواجد أمريكا في آسيا باعتباره خطراً تاريخياً، والاستياء من السياسة الأمريكية تجاه بعض القضايا مثل التجارة وحقوق الإنسان وتايوان. كانت فكرة ودعوة الفصل بين الاقتصادين قد اكتسبت جاذبية مشهودة قبل الوباء. دعم قبول الفكرة مخاوف الولايات المتحدة من تزايد اعتمادها على سلع أساسية منافسة والحساسية المفرطة من أعمال التجسس الصينية والاعتداء على الملكية الفكرية. سيزيد زخم الدعوة للانفصال نتيجة لانتشار الوباء، وبشكل جزئي نتيجة للقلق من الصين. سيتجدد التركيز على الانقطاع المحتمل في سلاسل التوريد مع الرغبة في حفز الصناعة المحلية. ستنتعش التجارة الدولية جزئياً، ولكن سَيُدَارُ معظمها بواسطة الحكومة وليس من خلال السوق (Haass, 2020) .

استمرار فوضى النظام العالمي. ستبقى السمات التي اكتسبها النظام العالمي حتى قبل انفجار أزمة كورونا ولكن مع احتمال تعقد أبعادها وتفاقم تبعاتها. قبل ثلاث سنوات نشر Haass كتابه " العالم في فوضى "، وصف فيه ما تشهده الساحة العالمية من تنافس القوى العظمى، الانتشار النووي، دول هشة، زيادة تدفقات الهجرة، وتنامى مشاعر الشوفينية الوطنية، إلى جانب تراجع دور الولايات المتحدة في العالم. ويقول " ما سيتغير نتيجة انتشار الوباء ليس حقيقة الفوضى وإنما المدى الذي ستصل إليه ". الوضع الأمثل كان يقتضى أن يجدد ظهور الوباء الالتزام بإقامة نظام دولي أكثر متانة، مثلما أدت مأساة الحرب العالمية الثانية إلى ترتيبات تسعى لتحقيق السلام، الرفاهة، والديموقراطية. مثل هذا النظام يجب أن يشمل تعاوناً أكبر لمتابعة تفشى الأمراض المعدية، والتعامل مع تبعاتها، إلى جانب إرادة أقوى في مواجهة تغير المناخ، ومساعدة المجبرين على الهجرة، ومعالجة مشكلات الانتشار النووي والإرهاب.

ثمة سبب ضئيل للاعتقاد بأن التاريخ يعيد نفسه بعد هذه الفاجعة العالمية الأخيرة. عالمنا اليوم ليس مواتياً لإعادة التشكيل. القوة مشتتة بين أيادي متعددة، حكومية وغير حكومية، أكثر من أي وقت مضى. التوافق غائب في أغلب الأحيان. التكنولوجيا الحديثة تجاوزت المقدرة الجماعية على مجابهتها. لا يوجد الآن طرف يتمتع بالوضع الذي امتلكته الولايات المتحدة في عام 1945. ما هو أكثر، أن الولايات المتحدة ليست حالياً راغبة في لعب دور قيادي عالمي، نتيجة للإنهاك الذي تعانيه جراء انغماسها في حربين طويلتين في أفغانستان والعراق، وتنامى الاحتياجات في الداخل. ويرجح في الوقت الحالي (بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية) أن معارضة الكونجرس والجمهور سَتَحُولُ دون عودة الولايات المتحدة للقيام بدور عالمي مرتفع التكلفة. ليس هناك دولة أخرى، لا الصين ولا سواها، تملك الرغبة والقدرة لملء الفراغ الذي تخلفه أمريكا. ربما يرى بعض المحللين أن استدعاء التهديد

الصيني يمكن أن يضمن دعم الجمهور للإدارة في مواجهة الصين على غرار ما حدث من قبل مع الاتحاد السوفيتي السابق. لكن السياسة الخارجية القائمة على العداء للصين لا تتواءم مع مواجهة التحديات التي يواجهها عالم اليوم. الأنسب لعالم اليوم ليس هو استعارة ملامح وقواعد سياسة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإنما تطورات ما بعد العالمية الأولى (Haass, 2020).

في هذه المرحلة لم تَمُتْ العولمة، ولكنها تبدو معتلة الصحة. لقد تلقت عدة ضربات متلاحقة أدت إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية والتمويل، انهيار جولة الدوحة للتجارة في عام 2008، وأعقبتها الأزمة المالية، وصعود الشعبوية ونزعات الدولة القُطرية، خلال التصويت على Brexit في المملكة المتحدة وانتخاب الرئيس ترامب في عام 2016. وقد جاءت أخطار الوباء بمثابة الضربة القاضية. وفي هذه المرة ربما تكون العولمة ضحية نجاحها ذاته. لا شك أن ردة الفعل العنيفة ضد العولمة كانت حتمية، ولكن لا ينبغي إغفال منافعها المتعددة. شبكات الإمداد العالمية والتعاون بين الدول توفر سبيلاً للمرونة وانخفاض التكلفة لأنها تتيح للدول التركيز على عناصر تميزها وتبادل الخبرة. انتشار الناس والمصانع حول العالم يمكن الشركات من درء المخاطر من خلال التنويع. ستدفع الدول المتقدمة ثمن زيادة الحمائية، ليس فقط نتيجة ارتفاع الأسعار وفقدان أسواق التصدير، ولكن أيضاً نتيجة التكلفة المباشرة التي يتحملها دافعوا الضرائب لدعم السلع المحلية. إن تشديد القيود على التجارة سيجعل عودة انتعاش الاقتصادات بعد إنهاء الإغلاق أكثر صعوبة(Financial Times, 2020) .

3. سيناريو ثاني: تفكيك العولمة

ماذا لو تجاوز التغير في سمات عالم ما بعد كورونا الحد، على الأقل نتيجة تداعيات الوباء وتفاقم عوامل الاختلاف والتباين في مواقف الدول والمنظمات الدولية؟ يميل البعض إلى تصور "عولمة مفككة" تشهد تغيراً في موازين القوى العالمية، وزيادة الحمائية وربما الحروب التجارية، وإعادة توزيع الأدوار الهيكلية والمؤسسية للنظام العالمي.

1.3 التغير في توزيع القوة العالمية

يعتبر وباء كورونا أول وأخطر أزمة حقيقية في القرن الواحد وعشرين. ويتبادر السؤال– في ظل هذه الحقيقة– حول التغير المحتمل في توزيع القوى العالمية نتيجة هذه الأزمة. علينا أن نترقب ما إذا كان تأثير انتشار الوباء سيماثل ما خلفته أي من الحربين العالميتين، ولكن الواضح أن الأزمة العالمية بهذا الحجم سوف تؤدى إلى صدمة جيوسياسية خطيرة. ستتمسك أمريكا بمكانتها كقوة عظمى على قمة النظام العالمي، بينما يكشف كثير من الشواهد عن أن الصين كقوة عظمى بازغة سوف تهيمن على النظام مُدَشِّنَةً عصر الشرق الآسيوي. لا شك أن هذه المنافسة، التي ستحدد ملامح صراع الهيمنة في القرن الحادي والعشرين، قد بدأت قبل انفجار الوباء بفترة طويلة. لكن تفشى الوباء إلى جانب الانتخابات الأمريكية ونتائجها ربما يعمق ويسرع من الصدام. الملفت للانتباه أن غالبية سياسات الرئيس ترامب أدت إلى انقسام في المجتمع الأمريكي، ولكن موقفه العدواني تجاه الصين كان استثناءً فقد لقى الدعم الواسع من الحزبيين. ومع ذلك، فإن الجهود المتواترة لإدارة الرئيس ترامب

في التخلي عن دور القيادة العالمية تثير علامات الاستفهام حول ما تريده الولايات المتحدة تحت حكم الرئيس ترامب: القيادة بدون مسئولية؟ بينما الولايات المتحدة غارقة في التفكير قصير المدى، فإن الصين تؤسس لنفسها كمرجع بديل للقيادة العالمية والاستثمار، وتعمل بدأب على اتباع استراتيجية طويلة الأمد لاستغلال الفراغ الجيوسياسي الذي خلفه الانكفاء الداخلي لأمريكا. لقد كشف الوباء عن انطباع عام لصورة الولايات المتحدة كقوة عظمى متدهورة سرعان ما تحل مكانها الصين بمهارة استراتيجية وديناميكية اقتصادية. حاليا يكتب الفيروس القصة القديمة لصعود وسقوط القوى العظمى (Fischer, 2020).

مع المعركة الدائرة مع وباء كورونا تجرى عملية شد الحبل بين حكايتين متنافستين حول كيفية "إدارة" / حوكمة العالم. ورغم إلحاح التعامل مع الوباء، فإن هيمنة أحد التصورين ستكون لها انعكاسات بالغة التأثير. التصور الأول صريح ومباشر: أظهرت الأزمة الصحية العالمية مدى الحاجة إلى التعددية، وإفلاس أسلوب عمل كل دولة بمفردها (إعلاء الوطنية والانعزالية). يتبنى التصور الثاني موقفاً مغايراً: العولمة وفتح الحدود تضعف الدول أمام الفيروسات والتهديدات الأخرى، كما أن الجهود الحالية لضبط قنوات التوريد وأجهزة الرعاية الطبية تستلزم أن ترعى كل دولة شئونها بنفسها. أصحاب الرأي الأول يعتبرون الوباء إثباتاً لضرورة عمل الدول معاً للتغلب على التهديدات المشتركة، بينما يرى أنصار التصور الثاني أن كل دولة ستكون بمأمن عندما تعتمد على نفسها. للوهلة الأولى، يبدو أن فيروس كورونا يدعم الحاجة إلى عمل عالمي منسق. طالما أن الفيروس لا يقف عند حدود الدول، فثمة سبب قوى لأن لا يكون رد فعلها محصوراً عند هذه الحدود. لا شك أن هذا منطقي من وجهة نظر الصحة العامة، فالتوسع في التعاون للاختبار واكتشاف وانتاج العلاج والتحصين وتنظيم السفر، سيساعد على الخروج الآمن من الأزمة. كما قد يثير الوباء الدعوة إلى بذل جهود مشتركة لوضع حد للنزاعات الدموية ليس فقط لحماية السكان المحليين من مخاطر الوباء والقتال. ولكن هناك أيضاً دواعي الرشادة الاقتصادية، التي تتطلب تعاوناً عالمياً لمساعدة البلاد الأكثر تضرراً، سواء من الوباء أو من الركود الاقتصادي العالمي.

على الجانب الآخر، قد يقوى الوباء الحجة المعاكسة. تؤدى الأزمات إلى ترسيخ وربما تسريع الاتجاهات السائدة قبلها. وباء كورونا تزامن مع مرحلة صعود "الشعبوية" ومعارضة دعاة "القُطرية" للعولمة والنظام الدولي الذي أنتجته الحرب العالمية الثانية. زاد من حدة المعارضة تفاقم مشكلة اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة. قد تبدو صورة المستقبل على النحو التالي: في الشهور والسنوات المقبلة ستجعل الاحتياجات المحلية الضاغطة من التضامن العالمي رفاهية غير ممكنة. فمع تراجع الدولة اقتصادياً وانخفاض الموارد سيتركز جهد الحكومة على الوفاء باحتياجات مواطنيها. سيكون من الصعب على القيادات السياسية تبرير تقديم مساعدات تنموية، طبية، إغاثة، لاجئين، أو مبادرات دبلوماسية. سيتحول عدم الرضا في الداخل إلى غضب وخيبة أمل في النظام العالمي. يبدو كذلك أن ما تبقى من ادعاء باستمرار القيادة العالمية للولايات المتحدة قد ضُرِبَ في مقتل بسبب سوء إدارتها لأزمة الوباء، فلم تكن قادرة على حماية نفسها ولا الآخرين. لا شك أن الصين أظهرت علامات من الكرم في خضم الأزمة، قد تدفعها لملء فراغ القيادة، ولكن ربما تجد نفسها أيضاً مثقلة بفشل

التعامل مع الوباء والتراجع الاقتصادي. هل سيظهر في وقت ما نظام عالمي أفضل وأقوى؟ ربما. لقد كان النظام الذي نشأ في 1945 أفضل مما سبقه. في 2020 يجوز للمرء أن يبدأ في تصور المطلوب لإقامة نظام جديد أكثر استدامة للتعامل مع الاهتمام المتنامي بالمساواة، والذي يتيح للدول سماع صوتها. لقد كشف وباء كورونا عن تكلفة مواجهة أزمة عالمية في نظام عالمي معيب، وستكون النتيجة الأسوأ أن نواجه الأزمة القادمة بدون نظام على الإطلاق (Malley, 2020) .

2.3 تقطع أواصر التشابك الاقتصادي العالمي

وضع وباء كورونا العولمة أمام اختبار قاس. مع تقطع **سلاسل التوريد** الهامة، وتخزين المواد الطبية، واندفاع الدول إلى تقييد السفر، استوجبت الأزمة إعادة تقييم جوهرية لتشابك الاقتصاد العالمي. لم تسمح العولمة فقط بالانتشار السريع للمرض المعدي، ولكنها كانت قد عززت الاعتماد المتبادل بين الشركات والدول مما عرضها لصدمات غير متوقعة. الآن تبينت الشركات والدول مدى ضعفها. لكن الدرس المستفاد من الوباء ليس هو أن العولمة "فاشلة" ولكنه يشير بأنها "هشة"، على الرغم من منافعها بل ربما بسببها. الميزة المطلقة للعولمة تتجسد في خلق سوق عالمية مزدهرة، مما ساعد المصنعين على بناء سلاسل توريد مرنة من خلال إحلال مورد محل آخر أو منتج بغيره عند اللزوم. استفاد نشاط الأعمال من عولمة تقسيم العمل، وأدى التخصص إلى زيادة الكفاءة، التي أدت بدورها إلى النمو. ولكن العولمة خلقت كذلك نظاماً معقداً من التداخل.

أصبحت الاقتصادات الوطنية جزءاً من شبكة عالمية للامدادات. لكن وباء كورونا فضح هشاشة نظام العولمة. استطاعت بعض القطاعات الهامشية أو التي يتوزع إنتاجها بين عدد من الدول أن تتجاوز الأزمة، بينما اقتربت قطاعات أخرى من حافة الافلاس بسبب عجز أحد موردي المدخلات في أحد البلاد من الوفاء بالتزامه. في السابق كان تراكم المخزون من الاحتياجات ومن السلع النهائية يؤى المهمة. في غمار أزمة كورونا ترتب على تفكك سلسلة التوريدات انخفاض الإنتاج العالمي من أجهزة الحواسب المحمولة بنسبة 50% في فبراير 2020، وستتراجع الهواتف الذكية بنسبة 12% خلال الربع الأخير من عام 2020. ستكون الأزمة أشد تأثيراً على المنتجات اللازمة للتصدي للأزمة، مثل المدخلات الطبية لصناعة أجهزة الاختبار والكمامات وغيرها. ستفاقم أزمة التوريدات وسيتوقف التبادل الدولي المعتاد من هذه المنتجات ومكوناتها.

بينما استخدمت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب ظروف الوباء للتراجع عن التكامل الذي ميز العولمة، فإن الصين تعمل على استغلال الأزمة في إظهار استعدادها للقيادة. فبعد أن عانت الصين بشدة خلال الشهور الأولى من ظهور الفيروس، بدأت في التعافي في الوقت الذي تفشى فيه الوباء بسرعة وعنف في معظم دول العالم. وضع ذلك الصناعة الصينية أمام مشكلة نتيجة لانخفاض الطلب على منتجاتها من الدول التي ما زالت تعاني من الأزمة. ولكنها من

ناحية أخرى استطاعت أن تراكم مخزوناً كبيراً من المعدات التي تستطيع استخدامها بمهارة (Farrell, 2020).

يمثل وباء كورونا ذريعة لمن يفضلون بالفعل الإنتاج المحلى على التجارة العالمية. وقد شجع تفشى الوباء أنصار الحمائية وتفكيك العولمة. القلق المعروف من خسارة الوظائف الصناعية، وزيادة اللامساواة، أو رغبة بعض الدوائر في عقاب الصين (شماعة) من خلال تعريفات جمركية مرتفعة، زاد من الاحتجاج على سلاسل التوريد العالمية. وفقاً لهذه النظرة، التوزيع الواسع للانتاج جعلت الاقتصادات أقل من ناحية الاكتفاء الذاتي، ومن ثم أقل مرونة. ويصبح الحل استعادة أنشطة الأعمال الموجودة إلى الداخل، والتقليل في المسقبل من النشاط الخارجي، وتحجيم الاعتماد على التجارة بصفة عامة. هذا التصور ليس جديداً تماماً. ولكن المتشككين في التجارة ربما يرددون أن أزمة الوباء كشفت مدى ضعف سلاسل الإمدادات أمام قيود التصدير والصدمات الخارجية. عديد الدول بما فيها أعضاء الاتحاد الأوروبي فرضت في البداية تقييد الصادرات من أجهزة الحماية الشخصية، مثل كمامات الوجه، مما حرم الدول المستوردة لها من احتياجاتها من هذه الأدوات. تركز الحجة الثانية على سمة محددة للتجارة المعاصرة: التخصص الفائق لسلاسل الإنتاج والتوزيع التي تمتد عبر دول متعددة. ومع ذلك يعتبر مؤيدو العولمة أن هذه التحديات دليل على أن التنسيق والتعاون العالمي أكثر فائدة من أي وقت مضى. إنهم يُحَاجُّونَ بأن وجود مصادر متعددة منتشرة عبر الدول يزيد من المرونة، ويضمن إحلال مصدر في السلسلة محل أخر إذا تعرض لمشكلة. يثير المعارضون وجهة نظر عكسية، إذ كان من الممكن تجنب مشكلات التنسيق كلية لو أن سلسلة توريد أجهزة التنفس الصناعي كانت محلية. في الواقع إن سلاسل الإمداد المحلية تكون أقوى فقط في ظل سيناريو غير متوقع، عندما تتعرض كافة الدول لصدمة ما في آن واحد. إدارة الأزمة وزيادة المرونة لا تكمن في المفاضلة بين "عالمي" و "محلى"، والتنويع– جغرافياً أو ما عداه– هو عنوان المبدأ الأساسي في إدارة المخاطر. توزيع الإنتاج عالميا لا يرفع الكفاءة فحسب، بل يمثل إدارة جيدة للمخاطر. يقضى ذلك– من وجهة نظر الناقدين– بالتخلي عن هاجس الكفاءة والربح على المدى القصير. ربما تؤكد درجة من "عدم الكفاءة" لوقت ما ضرورتها لإنقاذ الحياة في المستقبل. القبول بزيادة الفائض عن الحاجة مثل عدد من أسِرَّة المستشفيات، أو تشغيل مصنع للكمامات، كان يمكن أن يتلافي الاختناقات خلال الأزمة الحالية. تقدم أزمة الوباء دروساً هامة، ولكنها لم تدعم حججاً قوية ضد التجارة أو سلاسل التوريد العالمية (Goldberg, 2020).

في منتصف مايو 2020 هدد الرئيس الأمريكي ترامب بقطع العلاقة الاقتصادية للولايات المتحدة مع الصين. وكما كتب الرئيس ترامب في إحدى تغريداته؛ الولايات المتحدة تملك اختيار " فك الارتباط " بالكامل مع الصين (Friedman, 2020). واتفق الجمهوريون والديمقراطيون على أن الصين تحولت من منافس إلى خصم، وربما إلى عدو. أصبحت واشنطن مهووسة بفكرة الانفصال، أي قيام أمريكا والصين بتمزيق شبكات التوريد المعقدة التي تربط بينهما. وما لم تعيد الولايات المتحدة هذه السلاسل للداخل فإنها ستنجرف إلى الهاوية. ولكن رغم الحماس الرسمي للانفصال ليس هناك معرفة سوى القليل عما ينطوي عليه ذلك. هناك من يرى أن الأسباب الحقيقية وراء النكوص عن

الالتزام بديناميكية العولمة أبعد وأكثر تعقيداً من التأملات الاقتصادية المجردة. ثمة نظرة تغلغلت في صميم المنطق الشعبوي مؤداها أن التزام أمريكا بالعولمة يعنى أنها نثرت بذور دمارها السياسي والاستراتيجي، وأن غرض الترامبوية الأساسي هو إعادة إنشاء نظام يُمَكِّنُ أمريكا من تأكيد هيمنتها (عثمان، 2020ب). هل سيؤدى فك الارتباط مع الصين إلى تقليل وهن الاقتصاد الأمريكي؟ هل سيخفض من درجة اعتماده على الصين؟ هل يساعد على استغلال اعتماد الصين على التكنولوجيا الأمريكية؟ هل يتسق مع التفكير في الانسحاب من منظمة التجارة العالمية؟ إن الاندفاع نحو هذا المسار يحمل مخاطر الاضرار بالولايات المتحدة والصين معا (Farrell, 2020).

3.3 ملامح جديدة للعولمة

يتوقع أنصار رؤية عولمة مفككة أن تتغير ملامح الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة من خلال ثلاثة اتجاهات: إعادة التوازن بين السوق والدولة، لمصلحة الأخيرة. سيصحب ذلك إعادة التوازن بين العولمة المفرطة واستقلال الدولة القطرية، لمصلحة الأخيرة أيضاً. بالإضافة إلى حتمية تخفيض الطموح بشأن النمو الاقتصادي.

ليس هناك شيء مثل الوباء ليكشف عن عدم كفاية السوق بالمقارنة مع العمل الجماعي في مواجهة المشكلات، وأهمية قدرات الدولة على الاستجابة للأزمات وحماية الناس. لقد تطلب وباء كورونا نظاماً شاملاً للتأمين الصحي، وضمانات حماية قوية في سوق العمل، وحماية سلاسل الإمدادات المحلية من المعدات الطبية الهامة. لقد دفع الدول إلى إعطاء الأولوية للمرونة والاعتمادية في الإنتاج وليس لتوفير التكاليف والكفاءة من خلال المصادر العالمية. وإذا كان الوباء قد قوى وحفز هذه التوجهات، فهو لم يكن المحرك الرئيسي لها. إذ أن التوجهات الثلاثة– دور أكبر للحكومة، التراجع عن العولمة المفرطة، ومعدلات نمو أقل– كانت قد سبقت ظهور الفيروس. وبينما كان ينظر إليها كأخطار تهدد رفاه البشرية، يمكن اعتبارها كذلك بشيراً بعولمة مختلفة. فيما يتعلق بدور الدولة مثلاً كان توافق أنصار السوق النيوليبراليين في انحسار منذ فترة. في مواجهة اللامساواة وعدم الأمان الاقتصادي، اكتسب قيام الحكومة بدور أكبر الأولوية من جانب الاقتصاديين وصناع السياسات على حد سواء. وأصبح واضحاً أن التوجه في أمريكا وأوروبا يدعو إلى تدخل أوسع للدولة. وسيبقى السؤال ما هو الشكل الذي ستأخذه هذه الدولة الأكبر نشاطاً. قد لا نستبعد العودة إلى النمط القديم لدور الدولة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يأخذ الابتعاد عن أساسيات السوق نمطاً احتوائياً يركز على الاقتصاد الأخضر، فرص العمل، وإعادة بناء الطبقة المتوسطة. وينبغي مواكبة هذا التحول للظروف الاقتصادية والتكنولوجية السائدة، وليس مجرد محاكاة للسياسات التي اتبعت خلال العقود الثلاثة اللاحقة للحرب العالمية الثانية (Rodrik, 2020A).

ستترافق عودة الدولة مع تجديد أهمية الدولة الوطنية (القطرية). يتردد الحديث في كل مكان حول تفكيك العولمة (اللاعولمة)، والانفصال، وإعادة سلاسل الإمداد إلى الداخل، وتقليل الاعتماد على المستلزمات الخارجية. يمكن أن يؤدى التراجع عن العولمة إلى الانزلاق في طريق الحرب التجارية، وزيادة النزعات الإثنية والوطنية التي قد تلحق الضرر بالتوقعات الاقتصادية للناس. كان

الاقتصاد العالمي هشاً بالفعل وغير قابل للاستدامة، فقد أبرز الوباء التحديات التي تواجهنا والقرارات التي علينا أن نأخذها. في كل تلك المجالات هناك اختيارات أمام واضعي السياسات. النتائج الجيدة أو السيئة محتملة الحدوث. ولكن مصير الاقتصاد العالمي مرهون ليس بما يفعله الفيروس، وإنما بالأسلوب الذي نختاره للتعامل معه(Rodrik, 2020B).

لإعطاء الأولوية لصحة وسلامة مواطنيها قد تقرر الدول وقف التصدير، أو الاستحواز على موارد استراتيجية حتى لو كان ذلك على حساب حلفائها وجيرانها. هذا التراجع عن العولمة سيجعل من ' الكرم' والأثرة أداة تأثير وبسط نفوذ للدول القادرة على تقديمه. لم تكن الولايات المتحدة على رأس القيادة العالمية لمواجهة الفيروس، بل تخلت على الأقل عن جانب من ذلك الدور لصالح الصين. يعيد الوباء رسم الصورة الجيوسياسية للعولمة، ولكن الولايات المتحدة لا تتأقلم، بل على العكس من ذلك تتخفي وهي مريضة (Farrell, 2020).

4.3 أبعاد تفكيك العولمة

الترابط والتشابك العالمي (العولمي) هو سمة مميزة لعالمنا المعاصر. عبر حدود الدول، تنامى تدفق الناس والبضائع والطاقة، والرسائل الالكترونية وإشارات بث الراديو والتليفزيون والمعلومات، والمخدرات والارهابين والأسلحة، وانبعاثات الكربون، والغذاء والدولارات، والفيروسات (البيولوجية والسوفت وير). ومع ذلك يبقى السؤال حول ما إذا كانت العولمة قد بلغت قمتها وذروتها، وما إذا كان– عندئذ– مرحباً بما هو آت أم أنه سيواجه المقاومة؟ لاشك في أن الناس والسلع انتقلت دائماً حول العالم بكافة سبل الانتقال. ولكن الاختلاف يرز في حجم وسرعة وتنوع هذه التدفقات. من ثم فإن تبعات وانعكاسات ذلك كانت بالغة الأهمية وستصبح أكثر أهمية. وإذا كانت القوى العظمى المتنافسة، قد شكلت ملامح تاريخ القرون السابقة، فالأرجح أن تتحدد المرحلة الحالية بالتحديات العالمية وكيف يتصدى لها العالم.

اكتسبت العولمة الزخم من خلال **التكنولوجيا العصرية**، من الطائرة النفاثة والأقمار الصناعية إلى الانترنت، فضلا عن **السياسات التي فتحت الأسواق** أمام التجارة والاستثمار. لقد دعم مسيرتها كل من الاستقرار أو عدم الاستقرار على حد سواء. الأول عن طريق زيادة نشاط الأعمال والسياحة، بينما لعب الثاني أثره من خلال حركة الهجرة واللاجئين. في غالبية الأحوال، نظرت الحكومات إلى العولمة باعتبارها خيراً (مكسباً) صافياً، وارتضت أن تواصل مسيرتها. ولكن العولمة، كما يبدو من أشكالها المختلفة، يمكن أن تكون ذات انعكاسات بناءة أو مدمرة. في السنوات الأخيرة بدأ عدد متزايد من الحكومات والناس حول العالم في النظر إلى العولمة كمخاطرة صافية. إذ عندما ننظر إلى مشكلات تغير المناخ، الأوبئة، والإرهاب، التي تفاقمت في ظل العولمة، لن يكون صعباً فهم هذا الموقف. وربما – في مناحي أخرى – تكون المعارضة للعولمة أكثر تعقيداً. انظر إلى التجارة التي يمكن أن توفر وظائف مرتفعة الأجور في المصانع الموجهة للتصدير أو الزراعة أو السلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية،.... إلخ. نعرف أن صادرات دولة ما هي في نفس الوقت واردات دولة أو دول أخرى، وأن هذه الواردات يمكن أن تزيح المنتجات المحلية وتؤدى إلى البطالة. من هنا تتزايد المعارضة

لحرية التجارة، وترتفع حدة الدعوة لتجارة "منصفة" أو "محكومة/مدارة" من خلال دور أكبر للدولة في تقليل الواردات وزيادة الصادرات. ينطبق الأمر نفسه على المعلومات، حيث يُعَدُّ تدفقها بحرية أمراً طيباً بينما تعتبره الحكومات السلطوية تهديداً لهيمنتها السياسية. كما أن قدرة الناس على الانتقال بأعداد كبيرة عبر الحدود كان أمراً مقبولاً بل ومرحباً به. كان المهاجرون إلى الولايات المتحدة هم أساس التفوق الاقتصادي والسياسي والثقافي. حالياً، ينظر الكثير من الأمريكيين إلى المهاجرين بحذر ويرونهم خطراً على الوظائف والصحة العامة والتأمينات والثقافة. وهناك تحول مماثل في أوروبا (Rogoff, 2020).

لقد انطوى تعارض المصالح والرؤى على النحو السابق (فيما يتعلق بحرية التجارة، وتبادل المعلومات، والهجرة) على ترسيخ دعوات "تفكيك العولمة" deglobalization أو التوجه نحو "اللّا عولمة". لهذه العملية تكلفتها كما أن لها حدوداً. سيبدو الاقتصاد العالمي فيما بعد الوباء أقل عولمة بكثير، حيث يرفض القادة السياسيون والجمهور الانفتاح على نحو لم يُرَ منذ حروب التعريفات وتخفيض العملات خلال الثلاثينيات. لن تتوقف الأثار الجانبية عند نمو أبطأ ولكن سينخفض دخل الكل وخاصة الاقتصادات الأكبر. لقد انهارت المرحلة المبكرة من العولمة والتكامل المالي تحت ضغط أحداث غير متوقعة خلال الكساد العظيم في الثلاثينيات، حتى وصلت إلى الحرب العالمية الثانية. اليوم يبدو أن وباء كورونا سيعجل من تراجع وانسحاب آخر من العولمة. بدأ ذلك منذ انتخاب الرئيس ترامب الذي قاد حرب التعريفات بين الولايات المتحدة والصين. من المتوقع أن يكون للوباء على المدى البعيد أثار سلبية أكبر على التجارة. وربما تكون الضغوط لتفكيك العولمة أشد مما شهده الكساد العظيم، خاصة مع تواصل النزاع الأمريكي الصيني. ستكون خسائر الولايات المتحدة جراء اللاعولمة أكبر مما يدركه السياسيون سواء من اليمين أو اليسار. إن نظام التجارة العالمية هو جزء من منظومة تتمتع أمريكا من خلالها بالهيمنة على عالم تحصل فيه غالبية الدول– بما فيها الصين– على دور في تشغيل النظام الدولي (Rogoff, 2020).

لا تفتقر العولمة إلى أنصار ومؤيدين. هؤلاء مقتنعون بأن لعملية الدفع في اتجاه تفكيك العولمة حدودها وتكلفتها. فتقييد الاستيراد يمكن أن يتسبب في التضخم، يقلل من خيارات المستهلكين، يبطئ من زخم التكنولوجيا، ويدفع الآخرين للرد بفرض قيود من جانبهم. كما يؤدى تقييد انتقال الناس عبر الحدود إلى حرمان المجتمع من الكفاءات والعمالة المطلوبة، بينما يسهم في تعاسة من يضطرون للهرب من الاضطهاد السياسي أو الديني أو بسبب الفقر والحروب، وغير ذلك. من المحتمل كذلك أن تفشل عملية التفكيك في السياسات الموضوعة لبعض المجالات. حدود الدول ليست عائقاً أمام تغيرات المناخ. إغلاق الحدود لن يحمى من مخاطر الأمراض. السيادة ليست ضماناً للأمن أو الرفاه. ومن ثم، هناك سبيل أفضل لمواجهة تحديات وتهديدات العولمة. العمل الجماعي الفعال يمكن أن يتصدى لمخاطر الأمراض والتغير المناخب والهجمات السيبرنطيقية، والانتشار النووي والإرهاب. لا تستطيع دولة واحدة أن تكون لوحدها آمنة، الأحادية ليست اختياراً جاداً للسياسة. هذا هو ما يشير

إلى "حوكمة العولمة"، أي نمط الترتيبات التي يتوجب تصميمها لمواجهة التهديدات، من خلال الراغبين في التعاون، إذ ليس هناك بديل لتعدد الأطراف. العولمة حقيقة وواقع لا يمكن التغافل عنه أو نلغيه. الاختيار الوحيد يكمن في حسن التجاوب معها. ربما يكون لدى معارضي العولمة بعض الحق؛ العولمة لها مزايا، وهي تحمل المشكلات في نفس الوقت. والدعوة إلى اللاعولمة علاج خاطئ، وهو أسوأ من المرض (HAASS, 2020).

تصاعد الجدل وسيزيد حول مصير العولمة، فثمة وجهة نظر أخرى ربما يعبر عنها EL-Erian. فبعد أن تعرض الاقتصاد العالمي لصدمتين عنيفتين خلال السنوات العشرة الماضية تواجه خطوطه المتشابكة أزمة ثالثة بسبب وباء كورونا. وهكذا واجهت العولمة ثلاث ضربات متتالية يمكن أن تؤدى تدريجياً وخاصة في الأجل الطويل إلى عرقلة التجارة والاستثمار بما يضيف إلى الريح المعاكسة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي بالفعل. النداءات التي تتعالى بالالتزام بالعولمة في وضعها الراهن تقع على أذان صماء، لأن الصدمة الأخيرة سوف تدار آنياً بواسطة الحكومات والشركات والعائلات في الدول المتقدمة. وفي الأمد الطويل يجب أن يركز الحريصون على الحفاظ على العولمة على تقليل الاختلال والارتباك الناتج عن عملية تفكيك العولمة، ثم وضع أساس لاستدامة العولمة بعد ذلك. سيعمل الكثير من الشركات على تحقيق التوازن لتجنب المخاطرة بين الكفاءة والمرونة، عندما تخرج من صدمة الوباء. ستترك اعتبارات فاعلية التكلفة لسلاسل الإمدادات، وإدارة المخزون وفقاً لقاعدة "تماماً في الوقت المناسب"، مكانها لاعتبارات محلية بما فيها عودة بعض الأنشطة.

من المتوقع كذلك أن تتمخض المرحلة الحالية لإدارة الأزمة عن تكثيف لعبة " اللوم" التي ستضيف إلى زخم اللاعولمة. بل إن تأزم الوضع الجيوسياسي ربما يقود إلى تسليح أدوات السياسة الاقتصادية، التي تسارعت خلال حرب التجارة بين أمريكا والصين- وهي الضربة المعاصرة الثانية لعملية العولمة. سيدعم هذا مخاوف الشركات متعددة الجنسية من التعويل على افتراضين تنفيذيين: التكامل والترابط بين الإنتاج والاستهلاك وتدفقات الاستثمار العالمي، والحلول المنظمة والمتوقعة لنزاعات التجارة والاستثمار عن طريق الهيئات متعددة الأطراف.

لا شك أن الانتقادات للصين ستغذى قوة الدفع ضد العولمة التي تولدت منذ عقد مضى. مع شعور كثير من الناس بالاغتراب والتهميش بسبب العولمة، قويت الحركات المعارضة للإدارة والحكومة مما أدى إلى نجاحها في مناسبات مهمة مثل Brexit. أضعفت هذه التطورات التعاون في مجال سياسات العولمة، مثلما حدث جلياً في مجال عدم التعاون لاحتواء فيروس كورونا. قد لا يكون هذا هو أنسب وقت للاقتصاد العالمي للسير في طريق اللاعولمة. غالبية الدول وعملياً كل شرائح اقتصاداتها (الشركات، الحكومات، والعائلات)، ستخرج من الأزمة مُحَمَّلَةً بمستويات أعلى للمديونية. وفي غيبة جولة رئيسية لإعادة هيكلة الدين، ستجد الدول النامية بالذات صعوبة في خدمة عبء الدين، في غمار بطالة مرتفعة، ودخل متناقص، وتقلص النشاط الاقتصادي. خلف هذا التصور، سنرى أن المقتنعين بقدرة التشابك عبر الحدود على إطلاق فرص الكسب المتبادل وتقليل مخاطر الصراعات العسكرية يميلون إلى الدفاع عن الوضع السائد قبل تفشى الوباء. ولكن لن يكون هذا

المنحى مغرياً في الوقت الذي تنظر فيه الحكومات للداخل، في رأب الأثار المدمرة، المباشرة وغير المباشرة، للوباء، وتعاني الشركات من تقطع سلاسل الإمدادات، واضطراب الأسواق، وتعاني الأُسَرُ من غياب الأمان. وبدلاً من شن حرب مبادئ لا يمكن كسبها، فعلى أنصار العولمة تبنى منهاجاً عملياً وواقعياً بالتركيز على أولويتين. الأولى، إيجاد السبل التي يمكن بواسطتها إدارة عملية تفكيك جزئي للعولمة، بانتظام وتدرج، واجتناب اختلالات تلحق أضراراً للأطراف المشتركة. الثانية، البدء في وضع أساس قوى لإعادة إشهار عملية عولمة احتوائية مستدامة يلعب فيها القطاع الخاص دوراً أكبر في التصميم والتنفيذ (EL-Erian, 2020). ستعرض التوترات بين الولايات المتحدة والصين النظام العالمي لمخاطر جسيمة، على نحو ما أدى إليه الخلاف بين المملكة المتحدة وألمانيا من إنهاء التجربة الأولى للعولمة. وبينما تريد أمريكا دحر العولمة تحاول الصين إعادة تشكيلها. الانعزالية في واشنطن تتيح الفرصة لبكين. ما إذا كان ممكناً إنقاذ هذه العلاقة سيحدد ما إذا كانت العولمة الحالية ستسير في طريق العولمة الأول (Financial Times, 2020).

5.3 أربعة تصدعات في جدار العولمة

كشفت أزمة وباء كورونا عن مثالب في بنية وآليات العولمة، خاصة في محورها الاقتصادي. وتتجاذب الأطراف الرأى بين إمكانية رأب الصدع والمحافظة على العولمة (السيناريو الأول) وبين اتساع الشرخ في جدار النظام العالمي، ونكون هنا أمام عولمة أخرى (السيناريو الثاني). هناك- في تقديرى- أربعة تحديات مفتوحة يتوقف على حلها مزيد من التفكك أو ترميم الصدع في النظام العالمي.

أولها، دور وشكل الدولة. منذ بداية احتدام وباء كورونا اتجهت التوقعات نحو شكل المجتمع والدولة الذي ستسفر عنه هذه الأزمة غير المسبوقة. تحت وقع الصدمة جراء انقلاب حياتهم رأساً على عقب، ينتظر الناس تقليل واستبعاد الخطر ويرى كثيرون أفضلية تدخل الدولة (الحكومة) لتحقيق ذلك سواء عن طريق حفز الطلب (ضخ موارد من خلال الموازنة، وغيرها من المصادر)، وحماية العمال، وتوسيع برامج الرعاية الصحية، وغير ذلك. يرى البعض أن أحد تأثيرات أزمة كورونا ينعكس في استعادة الدولة الوطنية قوتها وتأثيرها كفاعل رئيسي في التفاعلات الداخلية والخارجية. من وجهة النظر هذه لم تعد الدولة حارسة وفقاً للنظرية النيوليبرالية وإنما يجب أن يكون لها دور في المجال الاقتصادي والإنتاج (أحمد). ذلك أن الثغرات في النظم الصحية في العالم المتقدم تبين مدى ارتباطها بتبني مفهوم وسياسات الدولة النيوليبرالية، التي تسعى إلى حصر وظائفها في أضيق الحدود وتخليها حتى عن الحماية والرعاية والتأمين الصحي الشامل وغير ذلك (محمد، 2020). لا يختلف كثيراً عن هذه الاستخلاصات من تأثير الوباء، إذ يرى أن أحدها يتعلق بما يسمى "إعادة اختراع الحكومة" حيث أظهرت الأزمة الحاجة لتحديث مؤسسات الدولة الحكومية والبيروقراطية، وأن هناك مشاكل لا يمكن حلها بواسطة قوى السوق أو الكيانات الخاصة (كمال، 2020).

سنجد أن بعضاً ممن يكتبون يربط الدور المحدود- أو غير الموجود- للدولة بالعولمة. فطالما أن واقع التصدي للجائحة فرض شروطاً جديدة لمكانة وحتمية الدور المركزي للدولة من خلال

إجراءات تدخل صارمة فقد انكشفت على إثرها خرافة العولمة، وتهاوت محرماتها لتستعيد الدولة الوطنية هيبتها وتتعزز مكانتها في كل بلدان العالم (الحريري، 2020).

لم يقف الأمر عند مجرد الدعوة المبدئية لزيادة وتوسيع دور الدولة، ولكن بعض المناقشات ذهبت إلى مستوى التدخل وتفضيل المركزية أو اللامركزية في وضع وتنفيذ ذلك التغير المطلوب في دور الحكومة. وبينما يرصد البعض– كما هو متوقع– مساوئ المركزية وتبنى نموذج "صالح لكل المقاسات" فإن تطبيق اللامركزية ليس خلواً كذلك من المشكلات. ومع ذلك ففي حالات الطوارئ الصحية مثلاً يكون أداء السوق قاصراً، إذ يجرى تخصيص الخدمات والسلع الطبية وفقاً المشترين على الدفع وليس حاجة المرضى لها. بل إن هذا التحيز سينطبق أيضاً على الدول التي تحاول أن تشترى الأجهزة (التنفس) والأدوات (شرائح الاختبار) الطبية على حساب البلاد الفقيرة، مما يؤثر على قدرتها على مواجهة الوباء.

ثاني هذه التحديات يكمن في مؤسسات النظام الدولي وقيادته. لا شك أن النظام الاقتصادي العالمي الذي وُلِدَ في أعقاب الحرب الباردة استفادت منه قلة من الدول على حساب كثيرين. وبالمثل، أصبحت الأمم المتحدة وكأنها أثر بعد عين، تحابى المنتصرين في حرب انتهت منذ زمن بعيد وتعكس توازن قوى عفا عليه الزمن، وتتكر المشارك الفعالة على دول شابة حصلت على استقلالها في غضون إنشاء هذه المنظمة الأممية. وبالتوازي، خاصة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، أدت حالة عدم الرضا إلى تزايد نعرات الشعبوية والشوفينية الوطنية والسلطوية في أرجاء القارات (Malley, 2020).

مع تفشى وباء كورونا في كافة أرجاء العالم بدا واضحاً أن المنظمات العالمية التي جاهدت للوقوف أمام تداعياته، فقدت بعضاً من ملاءمتها وفائدتها التي قُدِّرَت لها. فشل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي في عقد قمة افتراضية لتنسيق الجهود في مواجهة الفيروس. ولم تتمكن مجموعة العشرين ولا مجموعة السبعة من اتخاذ أي قرار بشأن عودة النشاط الاقتصادي العالمي. ولعل الأغرب كان موقف منظمة الصحة العالمية ورد فعلها البطيء والمتردد وربما المتحيز سياسياً، بينما هي المنظمة التي يناط بها قيادة المجتمع الدولي في مثل هذه الأزمات.

إلقاء اللوم في ضعف وعجز المؤسسات الدولية، على نقص مواردها وخبرائها ليس مصيباً تماماً. يكمن السبب الرئيسي وراء هذه المشكلة في فشل القوى العالمية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، في الاستثمار في دعم النظام متعدد الأطراف. إن فشل التعاون العالمي في التصدي بكفاءة للفيروس لا يعنى إلقاء مؤسسات النظام الدولي إلى صندوق مذبلة التاريخ !! أو شطبها كلاعب أساسي في مواجهة الأزمة الحالية. وإذا لم تسارع أمريكا والصين إلى القيام بالدور القيادي ينصح البعض بضرورة تقدم أطراف أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا الديموقراطية، لتحمل عبء تجديد وتطوير هيئات النظام الدولي. لقد ارتبط انتشار الوباء بتأجيج نوازع الوطنية وكراهية الأجانب والحمائية، مما يؤكد حاجة العالم حالياً إلى مؤسسات دولية ذات كفاءة بشكل أكثر من أي وقت آخر (Pickering, 2020).

أما بالنسبة لثالث هذه التحديات يتضح في سلاسل الإمدادات. أصبحت التجارة الدولية والاستثمار تتحرك من خلال شبكات تقسم الإنتاج إلى خطوات ومراحل تتم في بلدان مختلفة. تتبادل الشركات المدخلات والمنتجات عبر الحدود بواسطة سلاسل إمداد بالغة التعقيد. هذه السلاسل توسعت إلى الحد الذي أصبح حوالي ثلثا حجم التجارة العالمية في 2017، و80% من بعض الصناعات التحويلية، يتم من خلالها. نتيجة لانتشار وباء كورونا ينتظر أن تتدهور التجارة الدولية السلعية خلال 2020 بنسبة تتراوح حول 13–32%. الأسوأ هو أن الوباء أدى إلى شلل في شبكات التصنيع، وسلاسل الإمداد– خاصة في الصين، التي تنتج 28% من إجمالي الصناعة في العالم.

بعد الأضرار والاختلالات الاقتصادية التي تسبب فيها وباء كورونا بدأ قادة أصحاب الأعمال في إعادة تقييم مدى اعتماد شركاتهم على مُوَرِّدٍ أجنبي واحد، وبحث كيفية تخفيف وتقليل عوامل الضعف الاستراتيجية. وبرزت دعوات متصاعدة من القيادات السياسية في الدول الغنية للتحول الجذري في هياكل الإنتاج وسياسات التجارة. لعله من نافلة القول أن التجارة الدولية حققت الكثير من المنافع للاقتصاد العالمي، وخاصة للدول المتقدمة. ولكن في ظل الواقع الصعب الحالي يرى البعض، مثل Monga، أن تقطيع سلاسل القيمة العالمية ووضع القيود على حركة التجارة والاستثمار هي أفكار سيئة، يؤدى تنفيذها إلى العودة لأسوأ أشكال الحماية، والقُطرية الضيقة بما تحمله من أثار سلبية على الرفاه العالمي والاستقرار والسلام. ربما يكون للدول المتقدمة بعض الحق في القلق بعد انتشار الوباء من تبين اعتمادها بشدة وربما فقط على الصين أو دولة أخرى. لكن الحل لن يكون عن طريق تفكيك السلاسل وإعاقة التجارة، وإنما تطوير النظام وتقليل المخاطر (Monga, 2020).

لم يعد محلاً للخلاف أن وباء كورونا سيتسبب في أسوأ تردى اقتصادي منذ الكساد العظيم. بل إن البعض يتوقع أنه سيطيح بالعولمة كلية. تعول العولمة على حلقات معقدة من سلاسل القيمة العالمية التي تربط بين المنتجين في دول متعددة. ويستخدم هؤلاء المنتجين سلعاً وسيطة– مدخلات إنتاج– عالية التخصص، قد ينتجها ويوردها طرف واحد عبر البحار. انتشار الوباء وغلق الحدود أدى إلى تقطع هذه الشبكات. ورغم هشاشة الاقتصاد العالمي في بداية 2020 فقد كان كثيرون يأملون في زيادة التجارة العالمية بعد المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين. قتل الوباء تلك الأمنيات، وأدى إلى توقف المصانع واضطراب سلاسل الإمداد. كانت الصين طرفاً بارزاً في الأزمة. لقد انخفضت صادرتها في أول شهرين من 2020 بنسبة 17.2%، وتباطأت وارداتها بنسبة 4%. بطبعة الحال كان لانخفاض تجارة الصين تأثير مختلف على الدول المختلفة. تدهورت تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا بشدة. انخفضت صادرات الصين إلى دول الاتحاد الأوروبي بما يقرب من 30%، وتراجعت وارداتها بحوالي 19%. كانت النسب مع الولايات المتحدة 27% و 8% على التوالي. تعكس هذه النسب مدى التداخل والاعتماد المتبادل بين الشركات في أوروبا وأمريكا ونظيرتها في الصين. على ضوء تلك التطورات، حتى في الفترة المبكرة بعد الإغلاق الكبير، راج التحذير من مخاطر التعويل على سلاسل القيمة العالمية، وخاصة تلك المرتبطة بالصين، وبدأت المطالبات بتفكيك العولمة، على النحو الذي تناوله فيما سبق. قد لا تقود

مثل هذه التحذيرات والدعوات إلى نهاية العولمة، ولكن شبكة السلاسل العالمية أصبحت تمثل صدعاً في النظام يحتاج نظام عملها ودورها إلى المراجعة.

أما بالنسبة للتحدي الرابع والأخير فيكمن في معاناة أشد للدول النامية. وهو ينتشر من بلد لآخر لم يُعِرْ الفيروس المستجد اهتماماً بالحدود بين الدول. كما لم يمكن احتواء الأثار الاقتصادية الناجمة عنه. وقد كان واضحاً منذ البداية أن وباء كورونا مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً، ولكن الموقف العالمي تحدد بالمصالح الذاتية. وقد أخذ تأثير الوباء يتكشف في الدول النامية والناشئة. وثمة أسباب ظاهرة للاعتقاد بأن معاناتها من الوباء ستكون أقسى من الدول المتقدمة. ففي النهاية يضطر الناس في الدول منخفضة الدخل إلى العيش متقاربين، كما تعاني نسبة كبيرة من السكان من مشكلات صحية تقلل من مقاومتهم للمرض. فضلاً عن أن النظم الصحية في هذه البلدان أقل جاهزية للتعامل مع مثل هذه الأزمات الطارئة من نظيرتها في الدول المتقدمة التي عجزت بدورها عن العمل بكفاءة.

احتوى تقرير لمنظمة التجارة والتنمية (في 30 مايو 2020) على بعض ملامح مما ينتظر البلدان النامية والناشئة. أكثر هذه البلدان نجاحاً يعتمد على النمو الاقتصادي المحفز بالتصدير، الذي سينهار مع انكماش الاقتصاد العالمي. ليس من المستغرب أن تدفق الاستثمار العالمي سوف يتراجع أيضاً، وكذلك بالنسبة لأسعار السلع مما يشير إلى مصاعب حتى أمام تصدير الموارد الطبيعية. بلا شك، ستنعكس هذه التطورات على موقف الديون السيادية للبدان النامية. سيجد كثير من هذه البلاد صعوبة متزايدة في مراجعة سداد ديونها المستحقة. ستجد الدول النامية نفسها كذلك أمام اختيارات محدودة وصعبة لمواجهة الوباء، فهي لا تستطيع مثلاً أن تخصص محفزاً مالياً– يزيد عجز الموازنة– على غرار ما فعلته الولايات المتحدة مثلاً. في وقت مبكر بعد انفجار الأزمة، كتب صاحب نوبل Stiglitz عن اقتراحين، الأول: استخدام موارد حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول الأكثر احتياجاً دون زيادة عجز الموازنة. وقد يكون من الأفضل أن تقوم الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة بمنح (أو إقراض بشروط ميسرة) حقوق السحب الخاصة بها لصندوق سيادي لمساعدة الدول النامية. الثاني: أن تعلن الدول الدائنة موافقتها على تجميد خدمة ديون الدول النامية والناشئة. فيما يبدو اتخذت الصين موقفاً قريباً من هذا، خلال مؤتمر القمة مع الدول الإفريقية في 16 يونيو (Stiglitz, 2020). أصبح واضحاً أنه سيترتب على الوباء معاناة بشرية شديدة وأعباء على الدول فوق طاقتها للتعامل معه. تبعات الوباء سوف تفاقم من مشكلة الديون الخاصة والعامة، التي كانت قد بلغت مستويات غير مسبوقة، وتزيد من الحاجة لزيادة الإنفاق الحكومي لتغطية التكلفة الصحية ودعم المتعطلين، مما يزيد من الديون. ستواجه الدول النامية بصفة خاصة احتياجات لن تتمكن من الوفاء بها، ولا يبدو أن الدول المتقدمة ستمد يد المعاونة في ظل احتياجاتها الذاتية (Haass, 2020).

ربما سيكون أسوأ الأثار التي سيحدثها وباء كورونا هو حالة الركود والانخفاض الشديد في النمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية. كانت هذه الدول قد شهدت تحسناً اقتصادياً لما يقرب من ربع قرن، مع انخفاض ملموس في الفقر وتطور التعليم والصحة وغيرها من مؤشرات التنمية

البشرية. وبغض النظر عما يستتبعه الوباء من عبء على الصحة العامة تعرضت هذه البلدان لصدمات خارجية: توقف مفاجئ في تدفق رأس المال وتدهور حاد في حصيلة التحويلات والسياحة والصادرات. سيكون على الدول النامية الآن أن تطبق نموذج نمو جديداً. ربما يكون الوباء جرس إنذار لإعادة تصميم ملامح وعوامل النمو وحفز التفكير البناء (Rodrik, 2020).

لقد عانت إفريقيا مثلاً لزمن طويل من قصور شديد في خدمات الرعاية الصحية، خاصة العاملين في هذا المجال. هناك 2.2 عامل لكل ألف من السكان (مقابل 14 في أوروبا) في 2013. وليس لدى كثير من الدول الافريقية عدد مناسب من أجهزة التنفس الصناعي أو معالجة الحالات الحادة من مرض كورونا. ومن ناحية أخرى، فإن حكومات إفريقيا جنوب الصحراء لا تملك الحيز المالي والنقدي لتتبع السبل التي سلكتها الدول المتقدمة لاحتواء أثار الوباء على العمالة والمعيشة. ذلك في الوقت الذي تقلصت فيه الإيرادات من التصدير والسياحة والاستثمار الأجنبي. لا تتوقف هذه الانعكاسات السلبية عند المدى القصير. ستواجه البدان النامية مخاطر تدهور إنتاجية العمل ورأس المال، وتراجع النمو الاقتصادي. فضلاً عن طول فترة إغلاق المدارس وتعطل الكثيرين ستترك تأثيرات بعيدة المدى على العنف الداخلي والسلوك الاجتماعي، وغير ذلك. لا يخفي أن البلاد الفقيرة، خاصة في إفريقيا، قد تواجه مأساة إنسانية سيعاني منها جيل بأكمله. سيكون لهذا تأثير كارثي مزدوج: أولاً، سيؤدى تدهور الأحوال الاقتصادية نتيجة انتشار الوباء في هذه الدول إلى زيادة معدلات الهجرة. أما الثاني فيرتبط بما يؤدى إليه الفشل في احتواء الوباء من عجز الشركات والحكومات عن الالتزام بخدمة الدين. انتقال هذه المشكلة إلى أسواق المال سيفاقم من الصدع في النظام الاقتصادي العالمي. بينما ينصح كثيرون بضرورة العمل المشترك متعدد الأطراف لمواجهة الأزمة، فحينما قدمت بعض الدول، مثل الصين، معونات طبية عينية كبيرة وصفها مراقبون بأنها تعبر عن ما أسموه "دبلوماسية قناع الوجه (El-Erian, 2020).

4. سيناريو ثالث: الاحتواء والمواجهة (الخصومة – الصدام)

قد يبدو القائلون بأي من الاحتمالين السابقين لانعكاسات الوباء مثاليين ومتفائلين وعقلاء. ولكن ثمة من يرون أن ما أصاب العالم من اختلالات واضطراب في شتى مناحي الحياة بسبب تفشى الوباء ليس سوى بداية لتغير جذري في طبيعة وخصائص النظام العالمي. ولدى غالبية المحللين فإن ما يحكم اتجاه التغير المحتمل هو ما ستؤول إليه العلاقة الأمريكية- الصينية. ولأن أصحاب هذا السيناريو يعتقدون أن أزمة الوباء ستمثل نقطة تحول في التاريخ المعاصر يقومون بإجراء مقارنات مع لحظة تحول تاريخية سابقة بعد الحرب العالمية الثانية واشتعال الحرب الباردة.

1.4 دعاة المواجهة

يميل البعض إلى استخلاص نتيجة قاطعة لتداعيات كارثة وباء كورونا؛ انتهت العولمة أو هي في سبيلها إلى النهاية. يرى البعض أنه عندما تم في ديسمبر عام 2001 قبول الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية كان ذلك أكبر توسيع لنظام العولمة الاقتصادية منذ نشأته. ولكن الصراع

التجاري الراهن بين الولايات المتحدة والصين مثل الطعنة التي استنزفت المنظمة وقضت على النظام الدولي للعولمة التي أصبحت في ذمة التاريخ. ربما كان لدى بعض المتفائلين أمل في استعادة العولمة وفي تجنب انزلاق النظام الدولي إلى صراعات القوى الكبرى. ولكن صدور وثيقة المقاربة الاستراتيجية للولايات المتحدة لجمهورية الصين الشعبية يؤكد نهاية العولمة واتجاه العلاقة بين القوتين الأكبر نحو خصومة استراتيجية تجر النظام الدولي بأكمله إلى مرحلة من الاستقطاب (عبد الجواد، 2020). ربما يكون هذا مجرد رأى، لكن برز مؤخراً في الولايات المتحدة توافق جديد، يضم الحزبين والمؤسسة العسكرية وعناصر إعلامية مؤثرة، على أن الصين تمثل حالياً التهديد الرئيسي، اقتصادياً واستراتيجياً، للولايات المتحدة، وأن السياسة الأمريكية في مواجهة الصين فشلت، وأن واشنطن تحتاج لاستراتيجية جديدة أكثر تشدداً لاحتوائها. يشير Zakaria إلى أن بعض النخب الأمريكية ترى أن التحدي الذي تمثله الصين يختلف عما صادفته أمريكا من قبل، وأشد تعقيداً مما تظهره التحذيرات السائدة، يخشى معه أن تواجه أمريكا فشلاً مكلفاً في أهم قضايا السياسة الخارجية خلال عدة عقود قادمة.

ينبه Zakaria إلى أنه من الصحيح أن الصين يحكمها نظام قمعي يطبق سياسات غير ليبرالية (كبح حرية التعبير، واضطهاد الأقليات الدينية) وأنها كثفت القيود السياسية والاقتصادية في الداخل، كما أصبحت منافساً بل مزاحماً لأمريكا في بعض المجالات. ولكنه يرى أن التساؤل الاستراتيجي الرئيسي بالنسبة للأمريكيين الآن هو؛ هل تعنى تلك الحقائق أن الصين تمثل تهديداً بالغاً؟ وحتى لو أن ذلك صحيح فكيف يمكن التعامل مع ذلك التهديد؟ يحذر Zakaria من المبالغة في تصوير التهديد الصيني مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي، لأن ذلك سيؤدى إلى تبديد المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة بالارتباط مع الصين خلال العقود الأربعة الماضية، ودَفْع الصين إلى تبنى سياسة المواجهة. سيقود هذا إلى صراع بين القوتين الاقتصاديتين الأكبر في العالم، لا يمكن التنبؤ بحجمه ونطاقه ولكنه سينطوي حتماً على عقود من عدم الاستقرار وافتقاد الأمن. من المتوقع أن تكون الحرب الباردة مع الصين أطول مدى وأكثر كلفة مما كانت مع الاتحاد السوفيتي، ولكن بغير نتيجة مؤكدة.

حتى لا تنزلق الولايات المتحدة إلى هذا المسار عليها أن تراجع بعمق الافتراضات التي يستند إليها أطراف "التوافق" العدائي الجديد ضد الصين. يوجزها Zakaria في ثلاثة: الأول، أن سياسة "الارتباط" فشلت في تغيير الصين داخلياً وخارجياً. الثاني، أن السياسة الخارجية للصين هي الآن أكبر تهديد لمصالح الولايات المتحدة، ومن ثم لأسس النظام الدولي، التي وُضِعَتْ منذ 1945. الثالث، أن سياسة المواجهة الفعالة/النشطة هي أفضل تصدى لهذا التهديد من المنهج السابق اتباعه. الواقع، كما يرى Zakaria أن استراتيجية أمريكا كانت خليطاً بين الارتباط والردع. واتبعت منذ نهاية السبعينيات استراتيجية التحوط Hedging. استمر هذا المنهج في ظل رئاسة بوش وأوباما وترامب. يعكس الزعم بفشل سياسة التحوط الجهل بالمنظور التاريخي. يتضمن التوافق الجديد حول السلوك الاقتصادي للصين الزعم بأنها تجبر الشركات متعددة الجنسية على نقل التكنولوجيا، وأنها تدعم شركاتها الوطنية، كما تضع العراقيل المباشرة وغير المباشرة في طريق الشركات الأجنبية الراغبة في دخول السوق الصينية. بعبارة واحدة، استغلت بكين انفتاح الاقتصاد العالمي لتحقيق مصلحتها

ونظامها التجاري. رغم إشارة Zakaria إلى أن بعض سياسات الصين التجارية غير منصفة، فقد حاول دحض هذا الاتهام.

يعتبر كثيرون أن صعود الصين يمثل إعلان موت النظام الليبرالي العالمي؛ الذي يقوم على مجموعة القواعد والسياسات والمؤسسات التي صاغتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، لتشكل نظاماً تضاءلت في ظله الحرب بين الدول، وانتعشت حرية التجارة وحقوق الانسان. يرى المشككون في موقف الصين أن خصائصها السياسية الداخلية "الحزب الواحد، وعدم السماح بالمعارضة"، وبعض مواقفها الدولية جعلت منها لاعباً "غير مريح" في النظام الدولي. ولكن Zakaria ينبه إلى أن النظام الليبرالي العالمي لم يكن أبداً ليبرالياً ولا عالمياً ولا منظماً على النحو الذي يصفه به محبيه. ولكن على الرغم من المعارضة السوفيتية لذلك النظام، وسياسة التدخل الأمريكية وتغيير النظم في بعض البلدان، والإجراءات الحمائية للتجارة يمكن القول بأن النظام كان يتقدم ثلاث خطوات إلى الأمام ويتراجع خطوة للخلف. وفي كل الأحوال لا يمكن اعتبار الصين خطراً داهماً على هذا النظام غير المثالي.

ينطوي منهج "توافق" الصقور الجديد على الافتراض بأن شكلاً من أشكال المواجهة والتصدي للصين ستعرقل مغامراتها في الخارج وتمهد كذلك لتحولات داخلية. قد لا يتبنى سوى القليلين شعار الحرب الباردة عن طريق "الاحتواء"، ولكن كثيرين يرون بعضاً من منطقها. الموقف المتشدد تجاه الصين سيجبرها على الالتزام والإصلاح. لاشك أن المسكوت عنه في استراتيجية الصقور يتضمن فكرة أن احتواء الصين سيعجل انهيار وسقوط النظام، تماماً كما حدث مع السوفييت.

يتبنى البنتاجون نظرية اعتبار الصين المنافس الاستراتيجي للولايات المتحدة. ولكن أن يجعلوا من الصين عدواً ففيه عودة إلى أيام الحرب الباردة. ويستطيع البنتاجون زيادة ميزانيته باستحضار شبح الحرب مع دولة غنية وقوة عسكرية ضخمة تملك تكنولوجيا متقدمة خاصة بها. قد لا يسمح الردع النووي وحصافة القوتين العظميين من وقوع حرب شاملة بينهما، ولكن أياً كانت المكاسب لميزانية البنتاجون، فإن تكلفة الحرب الباردة مع الصين ستكون باهظة، ومخربة للاقتصاد الأمريكي، وستضخم من نفوذ المجمع الصناعي/العسكري الذي كثيراً ما جرى التحذير منه.

المنهج الذي تتبعه حالياً إدارة الرئيس الأمريكي ترامب في مواجهة الصين يتحرك على مسارين متعارضين، تحاشى الاعتماد المتبادل وتبنيه في آن. في مجال التجارة، يعتبر هدف واشنطن تكاملياً بصفة عامة: أن تشترى الصين من أمريكا بضائع أكثر، وتستثمر أكثر داخل أمريكا، وأن تسمح الصين للأمريكيين بالبيع والاستثمار أكثر في الصين. نجاح هذا الجهد سيزيد من الاعتماد المتبادل بين البلدين. هو أمر إيجابي رغم أنه من المعروف أن الطرف الذي يفرض تعريفات جمركية قد يتضرر أكثر من الطرف المتلقي. تبين بعض التقديرات أن تكلفة فرض تعريفة على إطارات السيارات بلغت مليون دولار لكل وظيفة جديدة في أمريكا. ربما العكس في حالة التكنولوجيا، إذ يتسم الموقف الأمريكي باللاتكامل، وتبنى استراتيجية قطع العلاقات التكنولوجية واجبار الدول الأخرى على اتباع نفس السياسة. ويشير عدم نجاح الحملة ضد شركة Huawei إلى ما يمكن أن تؤول إليه استراتيجية

فك الارتباط "Decoupling" بين البلدين ومع غيرهما. الصين هي أكبر شريك تجارى مع عدد كبير من الدول بما فيهم الولايات المتحدة ذاتها. غير أن الأكثر غرابة في معظم المناقشات حول سياسات مواجهة الصين هو تجاهل رد فعلها أمام أي من هذه السياسات، وأن في الصين قوى متشددة أيضاً. موقف الولايات المتحدة تجاه الصين قد يدفع هذه القوى للضغط نحو سلوك حازم ومهدد للاستقرار، وهو ما يجب أن تعمل أمريكا على تلافيه.

الأمر الواقع منذ فترة هو أن الولايات المتحدة والصين يتجهان نحو "الانفصال". السبب ببساطة– كما يفسره Fridman يكمن في وجود خلافات لا يمكن التوفيق بينها. فبعد أربعين سنة ظَل البلدان خلالها توأماً واحداً ولكن بنظامين مختلفين، تجاوزت الصين كل الحدود، وتراجع الأداء الأمريكي على كل الجبهات. بعد أن يعدد Fridman مجالات ومظاهر العلاقات التجارية والتعليمية والاستثمارية بين البلدين يخلص إلى أن 'التوأمة' قد انتهت. ومن ثم ستصبح العلاقة أكثر تحوطاً، والفرص أكثر تقييداً، وتحيط الشكوك بالتعامل بينهما، وتزيد الضغوط لتحقيق اكتفاء ذاتي، وربما قطع العلاقات. انهيار وتفكك أواصر العولمة هو هدف لكثير من القيادات البارزة في إدارة الرئيس الأمريكي ترامب. الرئيس نفسه ينتقد العولمة ويعتبر حرية التجارة وسيلة الدول الأخرى لنهب الصناعة الأمريكية، وأن التحالفات العتيقة والمؤسسات الدولية العاجزة تمثل قيداً على السيادة الوطنية الأمريكية. عبارة ترامب. لقد تبنى اليمين الشعبوي تلك الرؤى لعدة سنوات مضت. كثير منهم، خاصة في الولايات المتحدة، يرى– عن حق– أن أيسر سبيل لتصدع النظام الليبرالي العالمي هو الدخول في حرب باردة مع الصين. السياسة الأكثر حكمة لتحويل الصين إلى "شريك مسؤول" سيناريو ممكن. وإذا كان التوافق اليميني الضمني أو الصريح يكمن في المخاوف من أن تهيمن الصين في وقت ما على العالم، لازال أمام الصين تحديات ضخمة لا تبرر هذه المخاوف. من ناحية، سبق للصين أن تغيرت، وسوف تضطر للتغيير أكثر عندما تمتزج قوى التكامل مع الردع وتستمر في الضغط عليها. تعرف النخبة الصينية أن بلدها يزدهر في ظل عالم مستقر ومفتوح. هم لا يرغبون بالتأكيد في تدير هذا العالم. ورغم بعض سنوات الركود السياسي فإن الارتباط حقيقة واقعة بين صعود الطبقة المتوسطة وبين مطالب الانفتاح السياسي الأوسع(Zakaria, 2020) .

2.4 هل الصين مؤهَّلَة لقيادة العالم؟

في خضم أزمة عالمية، تجتمع الضغوط للتنبؤ طويل الأجل بالانعكاسات الاستراتيجية للتغيرات الطارئة. ثمة مشكلة في أن محاولة الوصول مبكراً إلى استنتاجات غالباً ما تكون خاطئة؛ يركز المحللون على الأثار المباشرة للأحداث الراهنة والتقليل من السمات الهيكلية للنظام العالمي. لا شك أن ثمة فشلاً كارثياً في القيادة السياسية والدبلوماسية للولايات المتحدة في غمار الأزمة الحالية يمكن أن يكلفها الكثير من حياة الناس والنفوذ العالمي في الفترة المقبلة. ولكن التصور قاصر في أن ذلك من الممكن أن يكون نذيراً لأمريكا بموقف أشبه " بأزمة السويس".

الوضع الحالي مختلف. عندما بدأ انتشار فيروس كورونا في الصين بداية العام كانت التوقعات السريعة: انفجار الأزمة هو بمثابة تشرنوبل بالنسبة للصين، وربما تكون بداية النهاية للحزب الشيوعي

الصيني، وتبعاتها الجيوسياسية التي يمكن أن تكون في صالح الولايات المتحدة في غمار التوتر الأمريكي– الصيني. ولكن سرعان ما أخذت التوقعات وجهة مغايرة، عندما ظهر أن الصين استطاعت احتواء انتشار الفيروس بينما كانت أمريكا وأوروبا تعاني من نتائج تفشى الإصابات، وبدا أن الوباء وما أدى إليه من ركود عالمي سينطوي على إعادة تنظيم جيوسياسية لصالح انتصار الصين. لا شك أن الصين رأت هذه الفرصة، وأطلقت حملة عالمية تركز على فشل الحوكمة الديموقراطية، وتقدم نفسها كقيادة في مواجهة الوباء العالمي. يتشكك البعض في نجاح الرهان الصيني على تحويل الوباء (الذي بدأ ظهوره في مدينة صينية) إلى خطوة أساسية في صعود الصين. هناك قيود حقيقية على قدرة الصين على الاستفادة من الأزمة الحالية. الواقع أنه كما تنطوي امكانية استفادة الصين من كارثة الفيروس على مبالغة، فثمة تقليل من قدرة أمريكا على القيادة العالمية، حتى بعد خطواتها الأولى الخاطئة. ومهما كان رد فعل واشنطن للوباء معيباً، فإن قوة الولايات المتحدة تستند إلى مزيج متين من الامكانيات المادية والشرعية السياسية، ولا توجد دلالات واضحة على أن الوباء سيؤدى إلى تحول سريع ودائم في القوة لصالح الصين.

من ناحية، لا يستطيع الاقتصاد الصيني أن يسارع للإنقاذ مثلما حدث في غضون الأزمة المالية العالمية. ورغم بدء عودة النشاط جزئياً، واحتمال تحسن جانب العرض نتيجة إعادة فتح المصانع الصينية، فإن جانب الطلب الذي يقود النمو في الصين يواجه مشكلة عويصة. يعتمد الاقتصاد الصيني بشدة على الطلب من أمريكا وأوروبا ولن يكون هو المنقذ لوحده للاقتصاد العالمي. كما يبدو أن الاقتصاد الصيني لن يتمكن من العودة إلى تحقيق معدلات النمو التي استهدفها حول 5–6% بدون انتعاش الاقتصاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي أيضاً. في خضم الأزمة، الاقتصاد الصيني والاقتصاد الأمريكي إما يغرقان معاً أو يَسْبَحَان سوياً (Green, 2020). من ناحية أخرى، تواجه الصين فجوة مصداقية وثقة من جانب جيرانها الآسيويين، حتى من قبل انتشار الوباء، كما أشارت بعض استطلاعات الرأي. وعندما تحاول الصين البناء على نجاحها– حتى الآن– في مواجهة فيروس كورونا ستجرى مقارنة منهجها ليس فقط مع الولايات المتحدة ولكن أيضاً مع الإجراءات المبهرة التي اتخذها كثير من الدول الآسيوية. وفوق ذلك، فحتى مع أخطاء الولايات المتحدة في مواجهة الأزمة السائدة الآن، فإن الصين تواجه تحديات داخلية وخارجية تنشأ من اختياراتها بشأن الحوكمة الاقتصادية والسياسية في الداخل، والحوكمة العالمية في الخارج. المؤكد أنه من الصعب أن يصبح القرن الحادي والعشرين " قرن الصين"، أياً كان ما ستفعله الولايات المتحدة. الأرجح أن يكون " قرناً آسيوياً "، في ظل فعالية الحوكمة وكفاءتها التي برزت خلال الفترة القصيرة الماضية، فضلاً عن مساهمة الإقليم الضخمة المتزايدة في الابتكار والانتاجية والنمو. على الرغم من أن تقدم الصين للقيادة العالمية ليس مؤكداً، فليس للولايات المتحدة أن تشعر بالارتياح. قد لا يتحقق تحول ميزان القوة ناحية الصين ولكن ثمة أزمة مستمرة في قيادة أمريكا للنظام العالمي (Green).

تثير العلاقة المضطربة الصينية الأمريكية أسئلة هامة عن مستقبل آسيا وشكل النظام العالمي القادم. الدول الآسيوية ترى الولايات المتحدة كقوة موجودة لها مصالح حيوية في المنطقة. وفي نفس الوقت، فإن الصين حقيقة قائمة على عتبة الباب. لا تريد الدول الآسيوية أن تضطر للاختيار بين

الاثنين. إذا حاولت واشنطن احتواء وحصار صعود الصين أو سعت بكين لاحتكار مجال التأثير في آسيا فإنهما سيبدآن طريق المواجهة الممتد الذي يعرض للخطر عصر آسيا المُبَشَّر به.

3.4 خسائر القوتين العظميين، الحرب الباردة والمواجهة (الصدام)

على الرغم من الحرب الأيديولوجية في بكين وواشنطن، فإن الحقيقة غير المريحة هي تقلص قيمة كل من الصين والولايات المتحدة بعد هذه الأزمة. لن ينبثق من هذه الخرائب لا عصراً صينياً جديداً ولا تجديد للعصر الأمريكي. الأرجح أن تصبح القوتان أضعف في الداخل والخارج. والنتيجة ستكون الانجراف– ببطء ولكن بثبات– نحو فوضى عالمية في كافة المجالات من الأمن العالمي إلى التجارة وحتى إدارة أزمة الوباء. سيؤدى هذا إلى تفشى النزعات القُطرية "الدولة الوطنية" بديلاً عن التعاون والنظام الدولي. لقد كان اضطراب وفوضى رد فعل الدول والنظام العالمي على الوباء نذيراً لما هو آت على نطاق عالمي شامل. وكما يرى Rudd فإنه مثل كل نقاط الانقلاب في التاريخ، هناك ثلاثة عوامل ترسم وتحدد ملامح مستقبل النظام العالمي: التغير في الأوضاع العسكرية والاقتصادية النسبية للقوى العظمى، صورة هذه التغيرات في نظر العالم، والاستراتيجيات التي تتبناها القوى العظمى. وكما تشير هذه العوامل، فإن لدى الصين والولايات المتحدة ما يدعوهما للقلق على نفوذهما في عالم ما بعد انتهاء أزمة الوباء. على غير ما هو شائع، ضربت الأزمة قوة الصين على عدة مستويات. من ناحية، فجرت الأزمة الشقاق السياسي داخل الحزب الشيوعي الصيني، وفتحت باب النقد لنمط القيادة المركزية للرئيس الصيني. من ناحية أخرى، كانت الأضرار الاقتصادية شديدة، وعلى الرغم من الإعلان عن بدء عودة النشاط فمن غير المتوقع أن تنجح برامج التحفيز في تعويض الخسارة التي تعرض لها الاقتصاد. ولا شك أن تعثر اقتصادات شركاء الصين التجاريين سيعوق خطط عودة الانتعاش، لأن القطاعات التي تعتمد على التصدير كانت تمثل 38% من الناتج في الصين. يتوقع أن لا يحقق الاقتصاد الصيني نمواً في 2020، وهو ما لم يحدث منذ الثورة الثقافية قبل عدة عقود.

أما في الولايات المتحدة فقد خلف سوء تعامل الإدارة مع الأزمة انطباعاً راسخاً حول العالم بعدم قدرتها على معالجة مشكلاتها فضلاً عن مشكلات الآخرين. ويبدو أن الولايات المتحدة ستخرج بعد هذه الفترة أكثر انقساماً وليس توافقاً، على غير ما يحدث عقب أزمة ضارية مثل هذا الوباء والتي بدأت تظهر في أعقاب الانتخابات الأمريكية الأخيرة. لا شك أن هذا الانقسام والتناحر داخل المؤسسة السياسية الأمريكية يضع المزيد من القيود على زعامتها العالمية. على الجانب الاقتصادي، تشير أكثر التوقعات تحفظاً إلى انكماش الاقتصاد الأمريكي خلال 2020 بدرجة لم يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن السياسة المالية المتبعة لحصار هذا التراجع (الانفاق التحفيزي الذي يقدر حتى الآن بنسبة 10% من الناتج الإجمالي) ستنعكس في ارتفاع نسبة الدين العام إلى 100% من الناتج الإجمالي، وهي قريبة من النسبة التي بلغتها في غضون الحرب. لا شك أن تفاقم حجم الدين سيؤثر بشدة على حجم ونمط الإنفاق بعد انتهاء الوباء، لا سيما الإنفاق العسكري. من وجهة نظر Rudd لا تَقِلُّ كيفية النظر عالمياً إلى التغير في عناصر القوة أهمية عن التغيرات ذاتها.

تحاول الصين حالياً إصلاح التشوه الذي تعانيه جراء اتهامها بالمسئولية عن مولد الفيروس وانتقاله حول العالم. كما أن موقف الولايات المتحدة ليس أفضل. يشهد العالم برعب الأسلوب الذي يتبعه الرئيس الأمريكي ليس كقيادة للعالم "الحر" وإنما تقديم حلول عشوائية غير مدروسة، فضلاً عن إعلاء شعار "أمريكا أولاً" الذي يعنى عملياً: لا تتوقعوا معاونة من أمريكا في مواجهة أية أزمة عالمية، لأنها لا تستطيع حتى مساعدة نفسها. وفوق ذلك، يبدو أن الأزمة مزقت وأنهت كثيراً مما تبقى من العلاقات الأمريكية– الصينية. في واشنطن لن تصبح العودة إلى عالم ما قبل 2017 ممكنة، حيث كان "الارتباط الاستراتيجي" مع بكين مقبولاً سياسياً. لو استمر السيد ترامب في الحكم لولاية ثانية يعنى انفصالاً أكبر وربما محاولات احتواء. وإذا تولى السيد بايدن الرئيس المنتخب حالياً، ستتواصل المنافسة الاستراتيجية، الانفصال في بعض المجالات والتعاون في أخرى مثل المناخ والأوبئة والاستقرار المالي العالمي. وفي كل الأحوال، ستصبح العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تصادمية. في الصين تجرى مراجعة الموقف المتشدد للولايات المتحدة. بدأت تلك العملية خلال السنة الأولى (2018) لحرب التجارة بين البلدين، وتكثفت بعد تفشى وباء كورونا وانعكاساته العالمية. لقد أصبح مُلِحَّاً السؤال عما إذا كانت الاستراتيجية الوطنية خلال السنوات الأخيرة إصلاحية أقل في الداخلً وغير حازمة في الخارج، في ظل التطور الاقتصادي والعسكري الذي حققته البلاد. قبل تولى الرئيس الصيني الحالي (شي) كانت الاستراتيجية هي الانتظار ريثما تتحول الموازين الاقتصادية والعسكرية لصالح الصين، قبل السعي نحو أي تعديل جوهري في النظام الإقليمي أو الدولي. وفي ظل زعامة " شي" أصبحت بكين أشد حزما، وتُقْدِمُ بنجاح على مخاطر محسوبة لوضع التغيير على الأرض، كما في حالة جزر جنوب بحر الصين ومبادرة الحزام والطريق. سيحاول " شي" تخفيف التوتر مع الولايات المتحدة إلى أن يزول الأثر السياسي للوباء أو تتزايد عليه الضغوط الداخلية.

قبل الأزمة الحالية كان النظام العالمي الليبرالي قد بدأ فعلياً في التفتت. أصبحت القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، التي مثلت نقطة الارتكاز الجيوسياسية لذلك النظام، تواجه التحدي الصيني سواء اقليمياً أو عالمياً. كما أضافت الإدارة الأمريكية مشكلات جديدة، سواء نتيجة إضعاف هيكل تحالفات الولايات المتحدة (التي توفر بالمنطق الاستراتيجي التقليدي توازن القوى مع الصين)، أو سحب شرعية – وتقليل مصداقية – الهيئات والمؤسسات العالمية (مما يؤدى إلى فراغ سياسي ودبلوماسي ستملؤه الصين). النتيجة هي زيادة عجز النظام عن العمل.

ستدعم الأزمة الحالية هذه التوجهات. ستشمل المنافسة الاستراتيجية كافة مجالات العلاقة الأمريكية– الصينية؛ العسكرية، الاقتصادية، المالية، التكنولوجية، الأيديولوجية، وستحدد علاقة البلدين مع أي طرف ثالث. حتى تَفَجُّرِ أزمة الوباء لم تكن فكرة الحرب البارد الجديدة (أطلق عليها الحرب الباردة الثانية) قد راجت، فقد كانت نظم المال متداخلة بين البلدين، وغير المتوقع انفصالها. كما لم يكن ثمة احتمال لنشوب حرب جيوسياسية وأيديولوجية أو بالوكالة مع طرف ثالث، على النحو الذي ساد مع الاتحاد السوفيتي. لكن التهديدات التي يطلقها الطرفان، في ضوء التوتر بسبب كورونا، قد بَدَّلَ ذلك كله. قرار واشنطن إيقاف استثمارات صندوق المعاشات الأمريكي في الصين، تقييد استحواز الصين في المستقبل على سندات الخزانة الأمريكية، أو بدء حرب عملات، قد يزيل الروابط

بين الاقتصادين. كما أنه مع زيادة حدة المواجهة بين الدولتين، ستتفاقم عثرة المؤسسات المتعددة الأطراف، وتسقط القواعد التي تحكم عملها. مع الخسائر التي ستلحق بالولايات المتحدة والأضرار التي ستعاني منها الصين، يصير النظام بغير مدير يضمن عمله المنتظم. قد لا نشهد الحرب الباردة ثانية بمعناها الواسع، ولكنها ربما ستكون بداية حرب باردة على نطاق جزئي على أية حال (Rudd, 2020).

الحرب الباردة والاحتواء ليس هو الحل. في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1946)، كانت التوصية للإدارة الأمريكية بضرورة وكفاية سياسة الاحتواء في مواجهة أيديولوجية السوفييت وحاجتهم للأمن. واستمر تبنى تلك الاستراتيجية حتى نهاية الحرب الباردة، التي انتهت ليس نتيجة قوة وثبات الولايات المتحدة وحلفائها، وإنما بسبب ضعف وتناقضات النظام السوفيتي نفسه. الآن بعد أكثر من 70 عاماً تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها من يُعْتَبَرُ منافساً شيوعياً مناوئاً ويسعى للهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي. يعتقد كثيرون، في واشنطن وبكين، في وجود التشابه مع الوضع السابق: هناك حرب باردة أمريكية– صينية، وأن السياسة الأمريكية يجب أن تكون تحديثاً لاستراتيجية الاحتواء التي اتبعت مع الاتحاد السوفيتي. يتطلب التفكير على هذا النحو فهم طبيعة الاختلافات وأوجه الشبه بين الحالتين في زمنين بعيدين. إن اختلاف الاتحاد السوفيتي عندئذ عن الصين الآن هو ما سينقذ العالم من اندلاع حرب باردة أخرى.

أوجه الشبه بين الصين اليوم والاتحاد السوفيتي في حينه متعددة– في مقدمتها الحكم الشيوعي. لقد أعمى الغرب تحول الصين خلال أربعين سنة نحو اقتصاد يستخدم قوى السوق عن رؤية حقيقة كونها ديكتاتورية شيوعية، وأنه رغم الممارسات الاستبدادية كان ثمة اقتناع في الغرب بأن الصين تنتقل إلى الحرية والجماعية. لا يبدو أن هذا صحيح من وجهة نظر Westad. الحزب الشيوعي الصيني يقوى قبضته، كما تزيد مركزية السلطة وليس العكس. وكذلك كان الاتحاد السوفيتي يسعى للهيمنة على أوروبا، وتسعى الصين الآن للهيمنة على شرق آسيا، وهي منطقة مهمة للولايات المتحدة، على النحو الذي كانت عليه أوروبا في بداية الحرب الباردة. وبالمثل فإن القادة في الصين كما كان القادة السوفييت ينظرون إلى الولايات المتحدة كعدو. الصين ليست الاتحاد السوفيتي، لسبب واحد هو أن الأيديولوجية السوفيتية كانت تعترض مبدئياً على التواجد المشترك مع أمريكا في الأجل البعيد. فالعالم من وجهة النظر اللينينية تحكمه المعادلة الصفرية؛ الديموقراطية البورجوازية والرأسمالية ستخسر أمام الشيوعية. لا يتبنى الحزب الشيوعي الصيني تلك الرؤية. عقيدته وطنية وليست عالمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع الصيني أقرب شبهاً بالمجتمع الأمريكي، بينما لم يكن السوفييت كذلك. الصينيون يرون في غالبيتهم أن "الشيوعية" إسم للحزب أكثر منها هدفاً يتوجب التمسك به (Westad, 2020).

من جانب آخر، عاشت الصين تجربة اقتصادية أنتجت معدلات نمو غير مسبوقة في العالم بقيادة حزب شيوعي عمل على التحول نحو اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص (حتى لو بدت بعض السياسات مؤخراً وكأنها تراجع عن هذا الطريق). الأكثر من هذا، أن الصين عاشت في سلام ملحوظ لعدة عقود. ما يزيد على ثلثي سكانها لم يعرفوا سوى السلم والتقدم. كما أن ميزان القوى

قد تغير عما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية. حالياً لم يعد النظام العالمي ثنائي القطبية، وإنما متعدد الأقطاب. وعلى العكس من حالة الحرب الباردة لن يؤدى الصراع اليوم بين القوتين الأكبر إلى الثنائية بل الأرجح أنه سيصبح من السهل أمام أطراف أخرى اللحاق لأنه لا يوجد التزام أيديولوجي، ويُعَوَّلُ أكثر على المزايا الاقتصادية. فضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد الأمريكي يتشابك مع نظيره الصيني في مجالات ونطاق لم يكن متصوراً أن يتم مع الاقتصاد السوفيتي. من الناحية الاقتصادية، لم يقبل السوفيت أن يتم احتواءهم، فعزلوا أنفسهم عن الاقتصاد العالمي. تختلف الصين تماماً في هذا، إذ أن ثلث الناتج الإجمالي للصين يعود إلى صادراتها، والولايات المتحدة هي أكبر شريك تجارى معها. لن تنجح محاولات الفصل بين الاقتصادين عن طريق إجراءات سياسية، فضلاً عن أن استخدام التعريفات الجمركية سيكون في صالح الصين على المدى الطويل لأنه سيؤدى إلى زيادة اعتماد الصين على نفسها. من ثم فإن المنافسة مع الصين يجب أن تدار في إطار الترابط الاقتصادي المتواصل.

أمام كل من الولايات المتحدة والصين اختيارات أساسية. على أمريكا أن تقرر ما إذا كانت تعتبر صعود الصين تهديد وجود وتحاول عندئذ أن تُعَوِّقَها بكل السبل الممكنة، أو أن تقبل الصين كقوة رئيسية إلى جانبها. لو اختارت التصور الأخير سيكون عليها أن تسلك منهجاً يشجع التعاون والمنافسة الصحية كلما أمكن، ولا تدع التنافس ليسمم العلاقة برمتها. أما إذا اختارت الولايات المتحدة، بدلاً من ذلك، حصار واحتواء الصعود الصيني فهي تخاطر باستفزاز رد الفعل الذي يمكن أن يضع البلدين على طريق المواجهة لعدة عقود قادمة. أي مواجهة بين هاتين القوتين الأعظم لن تنتهي كما انتهت الحرب الباردة بانهيار أحدهما سلمياً.

من جانبها، يجب على الصين أن تحدد هل ستحاول الانطلاق في طريقها كقوة رئيسية غير مقيدة، ومسيطرة بفضل وزنها وقوتها الاقتصادية، ولكن في ظل المخاطرة ضد اعتراض قوى ليس فقط من أمريكا وإنما من دول أخرى كذلك. سيثير ذلك من التوتر والاستياء الذي سيؤثر على موقف الصين وتأثيرها على المدى البعيد. بديلاً عن ذلك يجب أن تُقِرَّ الصين أنها لم تعد فقيرة وضعيفة، وأن العالم يتوقع منها الكثير. وعندما لا تناسب القواعد والمعايير السائدة الأغراض المرجوة تستطيع الصين التعاون مع الولايات المتحدة والدول الأخرى لوضع التعديلات الضرورية.

المسار لخلق نظام عالمي جديد ليس خطاً مستقيماً. وليس أمراً مسلماً به أن الولايات المتحدة والصين سيديران علاقتهما الثنائية وفقاً لحسابات رشيدة لمصالحهما الوطنية أو أنهما يرغبان في الوصول إلى مكاسب متبادلة (win–win outcomes). ليس ضرورياً أن تندفع الدول في طريق المواجهة، ولكن لا يمكن استبعاد احتمال المواجهة (Loong, 2020). دوافع السلوك الصيني إلى جانب الدور العالمي للولايات المتحدة يشير إلى طبيعة نمط مختلف من المنافسة عما كانت عليه في 1946/45. وإذا رغبت الولايات المتحدة في المنافسة فعليها أن تجهز حملة تأثير طويلة تعكس قدرتها على تحديد أولويات استراتيجية وتخطيط طويل الأمد. يصدق هذا في أن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة تجعل من سياسة الاحتواء التقليدية أمراً مستحيلاً، حيث تنتقل المعلومات

بسهولة بالغة خاصة إلى دولة مثل الصين لا تحاول قطع علاقتها مع العالم. الصراع الحالي ليس بين حضارات، أو في أسوأ الأحوال بين أعراق، وإنما صراع سياسي بين قوى عظمى.

إذا كانت الولايات المتحدة في تنافس استراتيجي مع الصين، فإن قيادتها الفعالة يجب أن تكون في صالح استخلاص شيء إيجابي من براثن الأزمة وليس استخدامها في عزل واستعداء الصين. الولايات المتحدة التي تأخذ في الوقت الراهن موقفاً فظاً ودفاعياً أمام الصين لن تكون الدولة العظمى التي تحظى بالاحترام من أصدقائها وحلفائها. على الولايات المتحدة أن تنتهز فرصة الوباء لتتبنى تعاوناً عملياً وبناءً مع الصين، وتنخرط في نشاط المنظمات الدولية، مثل الصحة العالمية، وتُذَكِّر العالم بما تعنيه زعامة أمريكا للعالم (Green, 2020). هناك بدائل أفضل لسيناريو الصدام، تعتمد على اتجاه التغير في سياسات واشنطن والإصلاح وإعادة الهيكلة الداخلية في بكين. وتطوير صيغة جديدة للوفاق (تحاول الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) تضع معايير واضحة للمنافسة وتجنب كارثة عسكرية، وتجه الجهود الدولية نحو تعبئة الموارد والدعم للحفاظ على المؤسسات متعددة الأطراف الموجودة. التاريخ لا يتم تحديده مسبقاً. ولكن شيئاً من هذا لن يتحقق مالم يقرر القادة السياسيون في العواصم المختلفة تغيير مسار الأمور. في ظل قرارات خاطئة سيكون عام 2020 تكراراً غير عاقل للثلاثينيات (Rudd, 2020). ليس لخبراء الاقتصاد ومُحَلِّلِي المستقبليات سابق خبرة نجاح في التنبؤ بما ستؤول إليه التطورات بعد الأزمات الكبرى. وكان غرض هذه المداخلة هو تبيان عناصر التغير المحتملة في النظام العالمي بسبب كارثة وباء كورونا.

المراجع العربية

أحمد، أحمد سيد (2020)، كورونا والعلاقات الدولية، جريدة الأهرام، القاهرة: 15 إبريل.

عبد الجواد، جمال (2020)، من العولمة إلى الخصومة الاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة: 11 يونيو.

الحريري، طارق (2020)، الصعود الجديد للدولة الوطنية، جريدة المصري اليوم، القاهرة: 25 مايو.

محمد، عبد العليم (2020)، ضرورة الدولة في الزمن العادي وزمن الأوبئة، جريدة الأهرام، القاهرة: 11 إبريل.

عثمان، عثمان محمد (2020)، آراء في الاقتصاد .. تخطيط التنمية .. والعولمة، (القاهرة: روابط للنشر).

عثمان، عثمان محمد (2020)، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 28، يونيو.

كمال، محمد (2020)، استخلاصات كورونية، جريدة المصري اليوم، القاهرة: 25 مايو.

المراجع الانجليزية

Mohamed, EL-Erian (2020), Navigating Deglobalization, Project Syndicate, May 11.

Mohamed, EL-Erian (2020), COVID-19: What are the biggest concerns for the developing world? Project Syndicate, 20 Apr.

Farrell, Henry and Abraham Newman, Will the Coronavirus End Globalization as We Know It? Foreign Affairs, May/June 2020.

Farrell, Henry and A. Newman, The Folly of Decoupling From China, Foreign Affairs, May/June 2020.

Financial Times, era of modern globalization is in danger , May 24, 2020.

Fischer, Joschka (2020), The Future of Global Power, Project Syndicate, May 25.

Fukuyama, Francis ,The Pandemic and Political Order, It Takes a State, Foreign Affairs July/August 2020.

Goldberg, Pinelopi (2020), The New Empty Argument Against Trade, Project Syndicate, May, 12.

Green, Michael and Evan S. Medeiros, The Pandemic Won’t Make China the World’s Leader, Foreign Affairs, April 15, 2020.

Haass, Richard (2020), The Pandemic Will Accelerate History Rather Than Reshape It, Foreign Affairs, April 7.

Haass, Richard (2020), Deglobalization and Its Discontents, Project Syndicate, May 12,.

Jun DuAgelos, Delis Mustapha, Douch Oleksandr Talavera**,** Lessons from China: This is how COVID-19 could affect globalization, World Economic Forum, 25 May 2020.

Kane, Frank (2020), Arab News, June 24.

Loong, Lee Hsien , The Endangered Asian Century, Foreign Affairs, May/June 2020.

Malley, Robert (2020), The International Order After COVID-19, Project Syndicate, Apr 24.

Monga, Celestin (2020), The Misguided War on Global Value Chains, Project Syndicate, May 5.

Nye, Joseph(2020), China and America Are Failing the Pandemic Test, Project Syndicate, Apr 2.

Pickering Thomas R. and Atman M. Trivedi (2020), The International Order Didn't Fail the Pandemic Alone, Foreign Affairs, May 14.

Pohlman, Arne and Oliver Reynolds Why Economic Forecasting Is So Difficult in the Pandemic, Harvard Business Review, May 18, 2020.

Raghuram, G. (2020), Which Post-Pandemic Government?، PS May 22.

Rodrik, Dani (2020), Will COVID-19 Remake the World? Project Syndicate, April 6.

Rodrik, Dani (2020), Making the Best of a Post-Pandemic World, Project Syndicate, May 12.

Rogoff, Kenneth (2020), No country will survive deglobalisation, CAN, 06 Jun.

Rudd, Kevin (2020), The Coming Post-COVID Anarchy, Project Syndicate, May 6.

Stiglitz, Joseph (2020), Internationalizing the Crisis, Project Syndicate, Apr 6.

Westad, Odd Arne, The Sources of Chinese Conduct, Foreign Affairs, May/June 2020.

Zakaria**,** Fareed , New China Scare**,** Why America Shouldn't Panic About Its Latest Challenger, Foreign Affairs**,** January/February 2020.